تأملات في ثقافة الأفراح والأحزان في مصـــر

د. أماني قنديل

تأملات في ثقافة الأفراح والأحزان

في مصر

مايو ٢٠٢١

د. أماني قنديل

تأملات في ثقافة الأفراح والأحزان في مصر

د. أماني قنديل

الإخراج الفني

محمد أمين

للتواصل : amani-kandil@hotmail.com

المحتويات

تقديم العمل 5

الفصل الأول: الاقتراب من الموضوع

- أولًا: أهمية رصد ثقافة الأفراح والأحزان، وتغيراتها في مصر 8
- ثانيًا: الثقافات الفرعية والثقافة ككل "تفاعلات" 10
- ثالثًا: متغيرات رئيسة صنعت تأثيرًا متسارعًا في الثقافة والسلوك 13

الفصل الثاني: ثقافة الأفراح في مصر 18

- أولًا: أفراح الفئات العليا الميسورة 20
- ثانيًا: ثقافة الأفراح لدى الفقراء والمُهمَّشين. 29
- ثالثًا: أفراح الطبقة المتوسطة..... 36
- خلاصة أساسية 40

الفصل الثالث: ثقافة الأحزان في مصر 46

- أولًا: تغيرات عامة في ثقافة الأحزان، وممارساتها.....47
- ثانيًا: التحليل الثقافي والاجتماعي لصفحة الوفيات 50

مناقشة ختامية:

ماذا تقول لنا ثقافة الفرح والحزن في مصر؟ 61

أهم القراءات التي اعتمد عليها الكاتب 68

تقديم

يهدف هذا العمل إلى البحث في التحولات التي حدثت في المجتمع المصري مؤخرًا – خاصة في العقدين الأخيرين – فيما يتعلق بممارسات الأفراح والأحزان. نحن نسعى إلى رصد الممارسات الجديدة إزاء هذه المناسبات، وما تعكسه من قيم وثقافة، تختلف عما كان من قبل.

وبإيجاز نناقش **ثقافة الأفراح وثقافة الأحزان في حياة المصريين**، في عالم اليوم.. وهنا بعض الملاحظات المبدئية، التي قد تفيدنا في تحليل الموضوع:

- **أولها:** "لا يمكن أن توجد ثقافات من دون مجتمع"، وفقًا لما أشار إليه أنتوني غدنز في كتابه علم الاجتماع (٢٠٠٥).
- **ثانيها:** أن المجتمع نسق من العلاقات المتداخلة التي يرتبط بها الأفراد، بعضهم ببعض (سواء المجتمعات الصغيرة أم مجتمعات الدول)؛ ومن ثَمَّ هناك "بنية من العلاقات الاجتماعية" ينتظم فيها الأعضاء وتنظمهم وفقًا لتوجهات ثقافية.
- **ثالثها:** بغير الثقافة أو من دون توجهات ثقافية، لن تكون لنا لغة نعبر بها عن أنفسنا ولا إحساس بالوعي الذاتي، وتكون قدرتنا على التفكير والتحليل واختيار أفعال اجتماعية، هي شبه معطلة.
- **رابعها:** الثقافة لا يمكن أن تدرس بصورة مستقلة عن المجتمع، فهما متداخلان بما يشبه الاندماج.

الثقافة هي المعتقدات والتقاليد والعادات، والآراء، والقيم والمعارف التي تشكل المضمون الجوهري للحياة ويكتسبها الإنسان بالتعليم والتربية.

إن القيَم والأفكار المجردة تضفي معنًى محددًا، ومؤشراتها إرشادية لتوجيه تفاعل البشر معًا في المجتمع، بينما المعايير فهي قواعد السلوك التي تجسد القيم في ثقافةٍ ما. **وتعمل القيم والمعايير معًا على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفرادُ ثقافةٍ ما إزاء ما يحيط بهم، فهي تصيغ السلوك/ أو الفعل الاجتماعي.**

إذن نحن إزاءَ مجموعةٍ من المعتقدات والآراء والتصورات للحياة، والعادات والتقاليد والقيم والأفكار، التي توجه السلوك البشري، وهي تشهد:

- التنوع في الممارسات وأنماط السلوك.
- تشهد اختلافات فيما بينها (في المجتمع نفسه أو بين المجتمعات).
- الثقافة تلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على القيم والمعايير في المجتمع.
- وقد تفسح المجال للابتكار والتغيير، أو قد تعوق التغيير.
- والثقافة قد تتناقض مكوِّناتها (ما بين القيم والسلوك). أو قد تشهد اتساقًا، أو تشهد صراعًا قيميًا.

واستنادًا على ما سبق من تداخل الثقافة والمجتمع – لدرجة الاندماج – وتعريفًا للثقافة ومكوناتها، **يمكن أن نحدد هدفنا من هذا العمل، ويتمثل في:**

رصد القيم والإطار المرجعي لها وانعكاساتها على سلوك وممارسات المجتمع إزاء الأفراح والأحزان، وكيف تؤثر الثقافة على اختيارات الأفراد والجماعات؟ وهل هذه الاختيارات للفعل الاجتماعي - المصاحب للأفراح والأحزان - قد تغير في اللحظة الحالية عن سنواتٍ مضت (مقارنة بما قبل الألفية الثالثة على سبيل المثال)؟ وما علاقة هذه التغيرات بالمكانة الاقتصادية والاجتماعية لشرائح المجتمع؟ ما تأثير البناء الطَّبَقي والدخل والتعليم في صياغة الثقافة التي توجه سلوك أفراد المجتمع في الأفراح والأحزان؟

لقد اعتمد هذا العمل على الملاحظة المباشرة، والملاحظة بالمشاركة، إلى جانبِ إجراءِ سلسلةٍ من المقابلات الشخصية، مع أفرادٍ ومجموعاتٍ من مختلف الشرائح في قمة المجتمع؛ وكذلك من الفقراء والمهمشين (بينهم بعض الغارمين والغارمات)، وذلك للاقتراب بشكلٍ أكثر دقة من مظاهر أفراحهم وأحزانهم. وكذلك عقد لقاء شخصي مع المسئول في جريدة الأهرام عن صفحة الوفيات، وتم تحليل هذه الصفحة / الصفحات لتحديد الملامح الثقافية والاجتماعية التي ترتبط بكتابة النعي أو مشاطرات العزاء، ومدى التغير الذي أصاب شكل ومضمون هذه المشاطرات. وقد عمَّقت الكاتبة التحليل من خلال الاطِّلاع على كتابات متنوعة تمس الثقافة والقيم وتحولاتها في مصر.

الفصل الأول
الاقتراب من الموضوع

أولًا: أهمية توثيق ثقافة الأفراح والأحزان

إن هناك أهمية من رصد ثقافة الأفراح والأحزان في مصر لعدة أسباب، أبرزها ما يلي:

١- إن المقاربة هذه لثقافة الأفراح والأحزان في مصر، تعني أن "الثقافة حركية وليست سكونية"، **فهي تشير إلى تغيرات طرأت على قيم الأفراد والجماعات، أثرت على السلوك؛ أي علي الفعل الاجتماعي** Social Action.

٢ - هي تشير أيضًا إلى **تنوع البيئة الاجتماعية والثقافية** (النسق الاجتماعي والقيمي)، والذي يحرك الإنسان بأشكالٍ مختلفةٍ للاحتفاء بالأفراح والأحزان.

٣ - **إن الحزن والفرح قائمان في حياة كل البشر، ومهما كانت الظروف الاقتصادية ونوعية الحياة والتعليم والدخل، ومهما كانت التفاوتات الطبقية..** والتعامل مع كُلٍّ من الحزن والفرح يختلف بين الأفراد وبين الجماعات، ولكنه واقع، والتعبير عنه يتحقق بممارسات مختلفة.

٤ - إن الاهتمام برصد مظاهر الأفراح والأحزان في مصر، في اللحظة الحالية، ومقارنتها بما كان عليه الحال منذ سنوات **هو توثيق لتغيرات مهمة ونماذج علاقات اجتماعية**، ويكشف ارتفاع وزن بعض القيم (المادية) وانخفاض أو تراجع أخرى (قيم أخلاقية).

٥ - **إن تحليل ثقافة الأفراح والأحزان**، يفتح لنا الباب لتداخلات وعلاقات مع ثقافات أخرى فرعية، منها ثقافة الفقر والمهمشين، وثقافة الرفاهية (في المقابل) والثقافة الاستهلاكية وثقافة الفنون والآداب، وثقافة أغاني المهرجانات، وثقافة الفوضى والصخب، وثقافة الفساد، (إهدار الملايين في أفراح الطبقات العليا)، وثقافة المسئولية الاجتماعية وثقافة احترام القانون.. وغيرها.

٦ - إذن موضوعنا عن ثقافة الأفراح والأحزان في مصر، والقيم والممارسات المرتبطة بهما، تدفعنا إلى أن نؤكد ما ذكره علماء الأنثربولوچيا من قبل أنه "**لا شيء بلا معنى**"، **وأننا نسعى للفهم الأفضل للسلوك البشري** (مثال مهم تفسير ازدياد عدد الغارمين والغارمات من الفقراء والمُهمَّشين في السجون المصرية؛ نتيجة

لتجهيز بناتهم وإقامة الأفراح، وذلك بشكل غير مسبوق).

٧ - إن التدقيق في ثقافة الأفراح والأحزان، يحمل معنًى آخر مُهمًا، **وهو تفكيك العلاقة بين الثقافة والفعل الاجتماعي** (ادعاء التديُّن والانخراط في سلوك مناقض للدين، مثال ذلك ارتداء الحجاب والرقص البلدي في الوقت نفسه في الأفراح، أو ادعاء التدين والإقراض بالرِّبَا في مناطق شعبية لتوفير مستلزمات الفرح.. وهكذا).

٨ - **من الصعب جدًا مواجهة سلبيات وظواهر جديدة في قاع المجتمع أو على قمته، أو في بعض شرائح الطبقة المتوسطة، وذلك دون فهم أو تحليل الظاهرة في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.** على سبيل المثال، حين أعلن رئيس الجمهورية في احتفالات المرأة المصرية (مارس ٢٠٢١) عن ضرورة مواجهة ما طرأ من تغيرات سلبية لتصاعد ظاهرة الغارمات، فهذا يتضمن التوعية بكل الأشكال ودور مهم لا بد أن يلعبه رجال الدين والجمعيات الأهلية (بدلًا من التبرُّع لإخراج الغارمات من السجون وكفى)؛ أي استهداف إحداث تغيير قيمي ثقافي؛ لنهضة المجتمع ككل.

٩ - الأمر الآخر المهم في رؤيتنا وتحليلنا لثقافة الأفراح والأحزان، وما يصاحبها من سلوك اجتماعي متغير لافت للأنظار، هو محاولة رصد الفترة الزمنية التي تجسدت فيها تغيرات سلبية. ذلك أن الاتجاه العام في **الأدبيات المعنية بالتغيرات الثقافية والاجتماعية، تذهب إلى تغليب "النمط البطيء التدريجي" في مثل هذه التغيرات.** لكننا نلحظ في الحالة المصرية خللًا قيميًا ومجتمعيًا سريعًا واضحًا، "وتلويث الثقافة" وذلك في فترة زمنية قصيرة، ونلحظ خللًا في العلاقات الاجتماعية، إضافةً إلى هيمنة قيم ومعتقدات تتعارض مع التغير الاجتماعي والثقافي الإيجابي.. **وقد تفسر لحظات الأزمات المتتالية منذ ثورة يناير ٢٠١١ وحتى الآن، الخلل القيمي القائم**، هذا بالإضافة إلى ارتفاعاتٍ متتاليةٍ في أسعار السلع والخدمات.. ولكن العامل الآخر المرتبط بالضغوط الاقتصادية، يتناقض مع هدر الموارد والإنفاق المتعاظم في الأفراح، سواء على مستوى

الفقراء والمهمشين أم على مستوى الميسورين في قمة المجتمع. إذن هناك عوامل أخرى وضرورة للتفسير (المحاكاة والتقليد والرغبة في التفاخر وتراجع الرشادة والعقلانية..) فهناك مجموعة من الاعتبارات، تضافرت معًا – مع بداية العقد الثاني من الألفية – تفسر لنا "التسارُع" في تغير الثقافة والقيم، إلى هذا الحد الملموس، ثم انعكاساتها على السلوك.

١٠ – **لعل أحد الأبعاد المهمة التي تضفي "أهمية على اختيارنا" ثقافة الأفراح والأحزان، هو إدراك العناصر الثابتة والأخرى المتغيرة الجديدة، القائمة في هذه الثقافات**، أبرزها إن التعليم كان يصنع الفوارق بين ثقافة الميسورين في الأفراح مقارنةً بثقافة الفقراء.. إلا أن اللحظة الحالية تشهد هدر الموارد في الأفراح، سواء في قمة أم في قاع المجتمع، وهو ما يكشف عنه التحليل في القسم الثاني من هذا العمل.. كذلك هناك استمرارية للتدين المظهري، وتناقض السلوك مع الأفعال، مع ميلٍ أكبر لتوظيف الرموز الخاصة بالتميز الاجتماعي؛ **كذلك هناك ترسيخ ثقافي مجتمعي لمظاهر سلبية كانت تستدعي التغيير، في مواجهة الضغوط الاقتصادية والأزمات العنيفة التي يتعرض لها المجتمع.**

وأبرز مثال ما تعلق بوباء كوفيد ١٩ وحالة عدم اليقين في المستقبل، ولكن سلوك الأفراد والجماعات لم يتغير (سواء في الأفراح أم في الأحزان)، إلا في حدوده الدنيا.

الخلاصة إذن أن مقاربة الأفراح والأحزان في مصر في ضوء التغيرات التي لحقت بالثقافة والقيم – في هذا الخصوص – يجعلنا نذهب إلى تأكيد أهمية الموضوع وطرح تفسيرات تلقي الضوء على ثقافة المجتمع المصري ككل، وتضافر وتفاعل الأبعاد معًا؛ بما يجعلنا أكثر فهمًا للتناقضات في المجتمع المصري.

ثانيًا: الثقافة والثقافات الفرعية

إن مفهوم الثقافة، أو مصطلح الثقافة، حين ظهر في القرن الثامن عشر في قاموس الأكاديمية الفرنسية (نشرة ١٧١٨)، كان في أغلب الأحيان متبوعًا بمُضافٍ

يدل على موضوع الفعل، كأن يُقال ثقافة الفنون وثقافة العلوم وثقافة الآداب.

وتدريجيًا تحررت كلمة "ثقافة" من مُتمِّماتها المضافة، وانتهت إلى استعمالها منفردة، وتم المرور من ثقافة بوصفها فعلًا (فعل التعليم) إلى ثقافة بوصفها حالًا (حال الفكر وقد أخصبه التعليم، وحال الفرد ذي الثقافة).. انخرطت "ثقافة" إذن مع أفكار التقدم والتطور والتربية والعقل.. كانت "ثقافة" قريبة من كلمة أخرى حازت نجاحًا كبيرًا أكبر مما حازته كلمة ثقافة، ضمن معجم القرن الثامن عشر الفرنسي، وهي كلمة "**حضارة**" لكنهما ليستا مترادفتين: **كلمة ثقافة تستحضر التقدم الفردي، وكلمة حضارة تستحضر التقدم الجماعي.**

وحين تطورت الفكرة الألمانية الخاصة بالثقافة، خلال القرن التاسع عشر (على وَقْع تأثير القومية) ارتبطت أكثر بمفهوم الأمة وروح الشعب وعبقريته، فالثقافة هنا تبدو على أنها جملة من الإنجازات الفنية والفكرية والأخلاقية.. وقد اغتنت كلمة "**ثقافة**" **ببُعدٍ جماعي، وكفَّت عن حصر الاهتمام في التطور العقلي للفرد..** وهكذا وُجدت كلمات الثقافة الفرنسية، أو الثقافة الإنسانية، وأضحى لدينا في القرن العشرين تصوران للثقافة، أولهما تخصيصي، وثانيهما كوني وهما الأساس في تحديد مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية المعاصرة.

المهم هنا هو أن التطور قاد إلى التأكيد على أن الاختلاف الأساس بين المجموعات البشرية، هو ذو طبيعة ثقافية، وليست عرقية ولكل ثقافة "أسلوب" يعبر عن نفسه عبر اللسان والمعتقدات والفنون وغيرها من التصرفات، كما فتح باب دراسة "التماسّ الثقافي"، والتبادل الثقافي، والتجدُّد الثقافي.. قاد أيضًا تطور دراسة الثقافة إلى ما يُعرف باسم نموذج الثقافة Pattern of Culture بمعنى أن كل ثقافة تتميز بهيئة معينة وبأسلوب ما، وهي متصلة باختيارات الأفراد والجماعات، وهي تصوغ اختياراتهم (من ذلك اختيارات الطبقة الميسورة؛ وكذلك الطبقة الدنيا المهمشة لأسلوب أفراحها)، ويأتي هذا الاختيار متوافقًا مع القيم السائدة الخاصة بهم.

ثم تأتي مارجريت ميد (١٩٠١ – ١٩٧٨)، لتركز علي الطريقة التي يختار بها الفرد ثقافته؛ **ومن ثَم فإن نماذج التربية المختلفة المتنوعة تفسر المظاهر السائدة**

في شخصية الأفراد والجماعات.. وهكذا تطورت "مدرسة الثقافة والشخصية"، وفي اتجاه فهم العلاقة بين الاثنتين وباعتبارهما غير منفصلتين، وإنما في حالة تفاعل مستمر.. **إن فهم الثقافات ينطلق إذن من سلوك الأفراد، وهذه السلوكيات هي "ثقافة"، بالأساس.**

الخلاصة إذن مما سبق إيجازه عن تفسير وفهم الثقافات المتنوعة للأفراد والجماعات، يتمثل فيما يلي:

١ – دور تلعبه مؤسسات التربية أو التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المؤسسات التعليمية، الجيران والأصدقاء، الإعلام...).

٢ – إن كل ثقافة مجموعة أنساق رمزية تتصدَّرها اللغة والدين والعلم والفن وقواعد الزواج، وقواعد الحِدَاد على الموتى، والفن، والعلاقات الاقتصادية.

٣ – **هناك عملية تواصُل تشهدها الثقافات، خلال ما يُعرف بالتثاقف** أو التبادل الثقافي، أو التفاعل الثقافي.

٤– **فهم سياق التفاعلات، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي**، وتعدد وتنوع السياقات، يعني أن كُلًا منها يفرض قواعده، ويفسر الخاصية التعددية ويعني أيضًا أن التصرفات أو الأفعال الاجتماعية قد تتناقض.

إن الثقافات الفرعية يمكن أن نفهمها من منظور علاقتها بجماعات معينة (الثقافة الشعبية أو ثقافة الفقر مثلًا)، ويمكن أن نفهمها أيضًا من منظور ما يتبعها من موضوع أو وصف مستخدم لها (مثال ذلك ثقافة حقوق الإنسان).

وهناك علاقة مؤكدة بين الثقافة ككل والثقافات الفرعية السائدة.. وقد ساد خلال العقدين الماضيين كلمة ثقافة في ارتباطها بموضوع محدد أو وصف محدد، من ذلك ما يلي:

- ثقافة التطوُّع.
- ثقافة المشاركة السياسية.
- ثقافة المِلكيَّة المشتركة.
- ثقافة احترام القانون.

- ثقافة التسامح.
- ثقافة الحوار.
- ثقافة احترام المرأة.
- ثقافة الفقر.
- ثقافة الفساد.
- ثقافة المسئولية الاجتماعية.
- ثقافة المؤسسات.
- ثقافة احترام القانون.
- ثقافة الطعام.
- ثقافة الفوضى.
- ثقافة الديمقراطية.
- ثقافة الأفراح، ثقافة الأحزان.
- ثقافة الصحة.

هناك دراسات وإصدارات متعددة، تتعلق بإحدى هذه الثقافات – أو غيرها – نتبين منها العلاقة الوطيدة بين الثقافة ككل، وإحدى هذه الثقافات الفرعية، أو بينها وبين الجماعات التي يضمها المجتمع (الفقراء مثلًا أو الطبقات الشعبية). ونحن هنا نستهدف ثقافة الأفراح وثقافة الأحزان. وفي هذا السياق نحن **نتبين كيف أثرت الثقافة – بما تضم من قيم ومعتقدات وتقاليد وغيرها – على اختيارات الأفراد والجماعات إزاء الأفراح والأحزان، ومدى التغيرات التي لحقت بهذه الثقافات**؛ ومن ثَم الممارسات.

ثالثًا: متغيرات رئيسة صنعت تأثيرًا ثقافيًا متسارعًا في مصر

إن الواقع يشير إلى أن **الثورة التكنولوچية**، ومع مطلع الألفية الثالثة، قد مثل أهم المتغيرات.. إن الإنترنت أصبح يستولي على الجزء الأكبر من حياة أكثر من أربعة

مليارات شخص في العالم، بينما ستة مليارات يستخدمون أجهزة التليفون المحمول، وأصبح الأطفال والكبار يمتلكونها.. التتكنولوچيا وفرت لنا الكثير من الوقت والجهد واختصار المسافات، إن عدد أجهزة الموبايل في مصر، أكثر من ٩٧ مليون موبايل، وعدد مشتركي الإنترنت ٥٢ مليون شخص، وقرابة ٤٣ مليون مشترك في وسائل التواصل الاجتماعي .

إن ذلك يعني الكثير في المجتمع المصري (حيث ترتفع نسبة الفقراء ونسبة الأمية)؛ حيث يزيد الاحتكاك الثقافي بين مختلف الشرائح والطبقات، وتتغير الأنماط الاستهلاكية، وتحدث زيادة في **المحاكاة والتقليد**، وتتغير **التطلُّعات** لتفُوق القدرات، وتتواجد ثقافة استهلاكية جديدة، ورغبة في التميز والمحاكاة.. وكل هذا يؤثر في عملية تشكيل ثقافة مختلفة، تصيغ ممارساتٍ جديدة في حياة الأفراد والجماعات، وعلى النحو الذي سنأتي إليه في الجزء التالي من هذا العمل.

- **المتغير الثاني المهم الذي يلعب دوره في التأثير على القيم والثقافات - خاصة في مناسبات الأفراح والأحزان - هو التفاوتات الاقتصادية بين الشرائح والطبقات من ناحية، والضغوط الاقتصادية المتسارعة** (ارتفاع أسعار السلع والخدمات) من ناحيةٍ أخرى، والتي أثرت بشكلٍ سلبي على أغلب شرائح الطبقة المتوسطة (نزول الدنيا منها إلى دائرة الفقر) والفقراء (خاصة بعد ارتفاع نسبة البِطَالة والدور الذي لعبه وباء كوڤيد ١٩).
- **إن الفساد حين يتضافر مع حراك اجتماعي إلى أعلى، يغير من طبيعة القيم**، ويصبح هدر المال - في الأفراح والأحزان - سمةً للتظاهر والإحساس بالتميز، وهو ما سوف نلمسه بقوة في الجزء الثاني من هذا العمل. وعلى الجانب الآخر فإن التقليد والمحاكاة والرغبة في التميز، ترتبط أيضًا - بأشكالٍ متنوعة - في ممارسات الأفراح وتجهيز البنات، في دائرة الفقراء. **هنا يصبح سلوك هذه الدائرة من الفقراء متناقضًا مع الأحوال الاقتصادية للأُسَر الفقيرة** (تراكم الديون، وزيادة نسبة الغارمات)، والتي تلجأ تحت ضغط المحاكاة والتقليد للآخرين وتحت ضغط التظاهر، إلى الإنفاق بما يفوق احتياجاتها وقدراتها.

- **إضافة إلى ذلك فإن الاختلافات البَيِّنة في مستويات وطبيعة التعليم، عامل مهم يؤثر على الرشادة والعقلانية** في الممارسات (مع عدم إغفال ارتفاع نسبة الأمية إلى قرابة ربع السكان).. ولكننا سوف نسجل في الجزء التالي أن التمايز الاجتماعي بين الفئات والشرائح – والذي تمتد مظاهره من التعليم إلى الصحة إلى نوعية حياة جديدة في مجتمعات الكومبوند – يدفع الأسر الميسورة في أعلى المجتمع إلى إنفاقٍ وهدرٍ للأموال، وبشكل غير محسوب، في الأفراح والأحزان. في الوقت نفسه، فإن هذا "الهَدْر" يرتبط بمظاهر متنوعة – بالأسر الفقيرة – فقط من أجل المحاكاة والتقليد .. وهو ما يثير علامات استفهام كثيرة.

نشير أيضًا إلى أن الوعي الطبقي هنا لم يكن في الحالتين السابقتين له تأثيره، وكذلك العقيدة الدينية، حيث بدا "التدين المظهري" هو الأساس، بينما التناقضات تتعاظم بين التدين والالتزام من جانب، وممارسات الأفراح من جانبٍ آخر. هذا مع التأكيد على أن مستوى التعليم لم يؤثر إيجابًا على رشادة الإنفاق لكي تستجيب فقط للاحتياجات الأساسية.

الخلاصة إذن، هناك مجموعة متنوعة من العوامل، تتضافر معًا لتؤثر على قيم المصريين – وهي من أهم مكونات الثقافة – وبالتالي تغير من ممارساتهم وتعامُلهم مع الأفراح والأحزان وهذا التأثير السريع، كان نتاج عدة عوامل تضافرت معًا في العقد الثاني من الألفية الثالثة بدءًا من ثورة يناير ٢٠١١، مرورًا بالتحولات السياسية المتتالية، والتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، إلى جانب الثورة التكنولوچية والاتصال الاجتماعي.

الفصل الثاني
ثقافة الأفراح في مصر

الفصل الثاني
ثقافة الأفراح في مصر

إن التعمق في التحليل الثقافي والاجتماعي في الزواج وما يصاحبه ويستتبعه من استعدادات، والتنوع – والتباين – بين مظاهر الاحتفال والاستعداد، ما بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، هو بُعد مهم للغاية، بل إنه يثير الدهشة بين الكثيرين من المصريين.

السؤال الدائم ماذا حدث للمصريين؟

في اعتقادي أن تغيراتٍ كثيرة قد لحقت بالبناء الثقافي والقيمي في المجتمع المصري، **وأضحى الحديث عن ثقافة الأفراح – بما يكشف عنه من ممارسات وسلوكيات غير مألوفة في المجتمع – هو انعكاس لقيم ومعتقدات وآراء واتجاهات مختلفة ومتعددة في مصر، تعود أهميتها فيما يلي:**

١ – **التغيرات التي لحقت بالبناء الاجتماعي والثقافي في مصر**، وتدريجيًا منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وما صاحَبه من حراك اجتماعي؛ وكذلك فساد، قد أثر بعمق في احتفالات الزواج، أو في ممارسات الأفراح.

٢ – **إن ما نقوم به هو مستوًى من مستويات توثيق تفاصيل مهمة في حياة المصريين، تعكس الخلل في الثقافة**، ليس لها علاقة بمتغير التعليم و/ أو متغير الدخل.. إذ إن الممارسات التي سنتحدث عنها قائمة في الفئات الدنيا محدودة الدخل والتعليم، وفي الفئات العليا الثرية المتعلمة، وبعض شرائح الطبقة المتوسطة أحيانًا (خاصة من منظور غياب الرشادة في الإنفاق).

٣ – **إن المظاهر التي ترتبط بعقد الأفراح**، أو الاستعداد للزفاف، واللافتة لنظر المحلل أو الدارس لها، تعكس إلى حَدٍّ كبير "السَّفَه" في الإنفاق وهدر الموارد، وغياب العقلانية والرشادة.. (خاصة الفئات العليا والدنيا).

٤ – إن التحولات التي نراها، **وترتبط بهذا الموضوع تؤكد هيمنة قيمة "الزَّهْو والفخر والتفاخر"** في إنفاق المال، وتبرز المحاكاة والتقليد لدى الفئات الدنيا، مهما كان ذلك تكلفته عاليه؛ وكذلك لدى الفئات الميسورة.

٥ – لا شك أن **التطور في تكنولوچيا الاتصال**، خلال عقدَي الألفية الثالثة ليس فقط الاتصال الاجتماعي وما ينشره، ولكن الدراما التليفزيونية التي تركز على حياة الفئات العليا (في الكومبوند) وحياة الأثرياء؛ وكذلك تركيز الدراما التليفزيونية على الفئات الدنيا محدودة الدخل والثقافة في الحارات والأزقَّة، لا شك أن هذا المتغير الذي يرتبط بتكنولوچيا الاتصال، قد أثر إلى درجة كبيرة في ممارسات وسلوك المصريين، وأعاد صياغة الكثير من قيم وممارسات الأفراح وفي اتجاه سلبي.

مبدئيًا، فإن الخلاصة في هذا السياق تسعى للتأكيد على عدة أمور:

- **أولها:** إن هناك **علاقة تفاعلية بين مختلف الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (وأحيانًا السياسية)** التي يعيش فيها وفي سياقها المصريون. إن البشر يتأثرون بالتفاعل داخل الطبقة نفسها وبينها وبين الطبقات الأخرى، فتأتي الممارسة أو الفعل الاجتماعي "خليط غير متوازن".
- **ثانيها: إن هناك ارتباطًا قويًا بين الثقافة (في مفهومها الواسع)** وما تتضمنه من قيم ومعتقدات وآراء، ومن معرفة وتعليم وتربية، وبين ما تعكسه ثقافة الأفراح، حتى بما تتضمنه من تضارب في القيم، وتناقض بين الممارسات وبين الدخل (يبدو على وجه الخصوص في الفئات الدنيا)، وفي التناقض بين التعليم والانتماء الطبقي، وبين واقع الممارسات، **ويبدو في النهاية غياب الرشادة والعقلانية عاملًا مشتركًا في ثقافة الأفراح على وجه العموم.**
- **ثالثها: جانب كبير مما ستناقشه ثقافة الأفراح في مصر، وما ستطرحه من نماذج ممارسات، قد تصاعد إلى درجةٍ كبيرة في السنوات الأخيرة**، حتى تحت ضغوط الغلاء وارتفاع الأسعار، وزيادة نسبة الفقر (قرابة ٣٢٪ من السكان) والبِطالَة، وارتفاع أسعار تمليك أو إيجار الشقق السكنية، وارتفاع نسبة الضريبة على حفلات الفنادق.

ويعود بنا ذلك إلى السؤال المهم الذي طرحه د. جلال أمين في السنوات الأخيرة من التسعينيات .. "ماذا حدث للمصريين؟".

أولًا: أفراح الفئات العليا الميسورة

بعد أكثر من عشرين عامًا لا زلنا نبحث ماذا حدث للمصريين، وأصبح تفسير ما نراه ونلاحظه اليوم في مصر، أكثر مرارةً وقسوةً مما رصده الراحل جلال أمين (عام ١٩٩٧)، فالمتغيرات التي لحقت بمظاهر وتكلفة الأفراح في السنوات الخمس الأخيرة، تفُوق تلك التي ارتبطت بأفراح العقود السابقة.

إن الرشادة والعقلانية والسلوك المختلف لدى البعض – وأنا منهم – يصبح محلًا للنقد الشديد من جانب المجتمع، فقد تم عقد قراني والزواج مباشرة باتفاق بيني وزوجي، دون أي احتفال، على أن ندعو بعد شهر وفي هدوء وببساطة إلى حفل استقبال محدود يضم على الأكثر ٢٠ فردًا من الأصدقاء، وهو ما حدث بالفعل وكان يومًا هادئًا جميلًا.. **إلا إن ما يلفت النظر هو النقد الكبير من أصدقاء وزملاء: لماذا كان الاحتفال محدودًا؟ هل نحن "فقراء"؟ هل هذا الاحتفال البسيط يسعدني؟؟ أسئلة كثيرة وتدخلات في اختيارات تتعلق بي وبزوجي**، وبمنهج "البساطة" الذي تزوجت به.. كنت أختصر الإجابة وأقول: "هذا ما أسعدنا جدًا وكفى".. اللافت أنه بحكم انتمائي للجماعة الأكاديمية المصرية، كانت مثل هذه الأسئلة والتداخلات، مصدرها الرئيس، فئة ما نطلق عليهم "المثقفون".. **لقد بدا لي أن التيار العام السائد في المجتمع في الثمانينيات كان يعارض "خصوصية الاختيار الشخصي"**، وأنهم تيار مؤيد للقوالب النمطية، وعلى الجميع أن يسير في نفس هذا الاتجاه، وفي ضوء أفكار وسلوك الجماعة المرجعية التي ينتمي إليها، وهو لا زال قائمًا حتى اليوم.

في الثمانينيات، وفي توقيت احتفالي الخاص بهذه المناسبة، **كانت الفئات العليا، قد أقبلت بشكلٍ كبير على تنظيم الأفراح في الفنادق الكبرى**، ودعوة المئات (وأحيانًا الآلاف) للمشاركة وتصوير الڤيديو، وإحياء الراقصات والفنانين لهذه الأفراح، والأصوات العالية للموسيقى والغناء – التي تصمُّ الآذان – لكي يصبح من المستحيل

تبادل الحديث مع أي شخص يجاورك في الجلوس.. أضف إلى ذلك أن المشاركين في هذه الأفراح، كانوا يُقبلون على الطعام بشكلٍ "نَهِم" للغاية ولافت للنظر. ثم ينتهي الفرح ويخرج الكل؛ ليركز غالبيتهم على سلبيات عديدة (منها مثلًا قلة الطعام!).

في الألفية الثالثة اتسعت دائرة الإنفاق وهدر أموال طائلة في أفراح الفئات العليا، لتصبح ملايين يتم إنفاقها، وأصبح في مصر شركات خاصة، تنظم الأفراح وترسل الدعوات، وتستعد لحجز وإعداد مكان "لائق" للعروسين ويتفق مع المكانة الاجتماعية لأسرهم.. وكلما ارتفعت المكانة الاجتماعية هذه وارتبط بها مكانة سياسية ونفوذ (لأصحاب السلطة والثروة)، ازداد الإنفاق.

هذا "الهدر" للأموال تصاعد أكثر في السنوات الأخيرة، وبرزت أمامنا ظاهرتان:

الأولى: احتفال بعض الأسر بزفاف أبنائهم خارج مصر، ودعوة الأهل والأصدقاء للسفر على طائرات خاصة؛ لكي يتم "الفرح" خارج مصر وبعيدًا عن عيون المصريين، وتتحمل الأسرة كل النفقات.

الثانية: وقد راج بشكلٍ أكبر، **الاحتفال بالزفاف خارج القاهرة**، في بعض القرى السياحية بالساحل الشمالي، أو في الجونة، أو شرم الشيخ وغيرها من مناطق متميزة تطل على البحر الأحمر .. وبالطبع فمن وجَّه الدعوة يتحمل مصروفات السفر بالطائرة، والإقامة عدة أيام.. منذ عامين عقد أحد رجال الأعمال، حفل زواج ابنه في قرية الجونة لمدة خمس ليالٍ (زفاف تقليدي في إحدى الليالي بالفندق، ثم احتفال آخر في رحلة اليخوت في البحر، ثم فرح ثالث على رمال الشاطئ.. ثم سهرة كبرى للعشاء يصاحبه كبار الفنانين.. وهكذا). وكانت مظاهر الاحتفال هذه تفوق الخيال والتصور!

البعض من ميسوري الحال، في هذه الفئات العليا، اتجه إلى عقد حفل الزفاف ظهرًا، ويتم تنظيم مثل هذه الحفلات نهارًا في حدائق خاصة مستأجرة، ويستمر الحدث حتى منتصف الليل، مع أطعمة ومشروبات من كل أنحاء العالم (صيني، إيطالي، فرنسي، مصري، عربي..).

ببساطة يمكن حساب تكلفة مثل هذه الأفراح، لترتفع الآلاف إلى ملايين، ويصبح "السَّفَه والعبَث والهَدْر" هو عنوان مثل هذه المناسبات، ويصبح هؤلاء في جزيرة معزولة من الوطن وقضاياه وأهله.

ماذا عن مخاطر كورونا والتي اجتاحت العالم تمامًا في فبراير ٢٠٢٠؟ هل حدث تراجع في مظاهر الاحتفال بالأفراح، في الطبقة العليا؟

إن الاحترازات التي فرضتها الدولة خلال عام ٢٠٢٠ للحد من عدوى كوفيد ١٩، لم تتسم بجدية كافية، بدءًا من الكمامة مرورًا بالكافيهات والمقاهي الشعبية، وشرب الشيشة، وصولًا إلى الحد من (أو منع) التجمُّعات في الأفراح، وفي السناتر التعليمية المنتشرة في جميع أنحاء المحافظات. إن مثل هذا التوجه الرسمي من جانب الدولة قد اختلف من وقتٍ لآخر تبعًا لمدى انتشار فيروس كورونا.. أحيانًا كان المنع كاملًا لدرجة إغلاق مثل هذه الأماكن. إلى جانب إغلاق قاعات الأفراح، وأحيانًا أخرى يتم السماح لها بالعمل في إطار احترازات تقلل من عدد الحضور ووضع الكمامات والتباعد الاجتماعي، إلا أن كل ذلك لم يؤثر على أفراح البعض ومظاهره (الصحبة بدلًا من الصحة).

وفي مطلع عام ٢٠٢١، كان هذا التوجه من جانب الدولة للحد من انتشار العدوى أكثر صرامة ويرتبط بفرض غرامات، إلا أن هذا التعامل الجدي يتراجع مع الوقت، وبالرغم من استمرار المخاطر .

والملاحظ أن أفراح أبناء الفئات العليا، استمرت على حالها، مع "الاحتفاء" في مدن وقرى سياحية، وداخل حدائق القصور التي يمتلكونها، أو وراء أسوار الكومبوند.. كذلك فإن أفراح أبناء الطبقات الشعبية، استمرت على حالها في الشوارع والحواري والأزقة المحيطة بهم، ولم تتأثر على وجه الإطلاق بقرارات الحكومة.. المهم ألَّا تكون الاحتفالات في أماكن مغلقة أو في دار مناسبات أو سُرادقات تخصص لهذا الغرض، أو في نوادٍ شعبية.

إن حرص المصريين على الشعور بالفرحة، كُلٌّ على طريقته ووفقًا للخلفية

الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لم يتأثر بالسلب كنتاج لانتشار الوباء العالمي كوفيد ١٩، وكان اللافت أن الإحصاءات سجلت ارتفاع عدد حالات الزواج عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠؛ وكذلك ارتفاع عدد حالات الطلاق (حالتان في كل ثانية) وإذا ركزنا على الفئات العليا، مهم الإشارة إلى حدوث الطلاق ببساطة شديدة، وأحيانًا بعد عدة شهور من الزواج، رغم الإنفاق – بالملايين – على أفراح الأبناء.

ويعني ذلك أن **قيمة الارتباط بالزواج**، وتحمُّل مسئولياته، قد اتجهت إلى الانخفاض إلى حدٍّ كبير في الأسرة المصرية، سواء في مرحلة ما قبل الزواج وفهم كل طرف للآخر وتقديره له، وما يعني من اختيار صحيح للشريك، أم بعد الزواج لتحمل المسئوليات الجديدة، وهو ما يعود إلى أسلوب التربية والتنشئة الاجتماعية، والمبالغة في "التدليل".

إن المبالغة التي نرصدها في الطبقات العليا القادرة على كل هذا الإنفاق في الأفراح، لم تكن على هذا النحو المذكور قبل الألفية الثالثة تحديدًا.. إن د. جلال أمين في الطبعة الأولى من كتابه "ماذا حدث للمصريين؟" قد خصص عدة صفحات بعنوان: "أفراح الأنجال"، (كان ذلك عام ١٩٩٧)؛ ليُذكِّرنا بحفلات الزفاف في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، حين كانت الأفراح تعقد في بيوت أصحابها، وإذا ضاق البيت عن استقبال المدعوِّين "أُقيم سرادق في الحديقة أو فوق سطح المنزل ليسمح باستقبال أي عدد من الناس". ويشير د. جلال أمين إلى أنه لم يحضر حفل زفاف واحد – في الأربعينيات أو الخمسينيات أو الستينيات – في فندق من الفنادق، و"لم تكن هذه الفنادق تلعب أي دور في حياتنا"، فالسياحة لم تكن ذات شأن، ولم يكن ليخطر ببال أحد أن يزوج ابنه أو ابنته إلا في بيته، ولم يكن يتصور أي "فرح حقيقي" إلا في بيته؛ ليشهد الجيران جميعًا ما يجري في البيت السعيد، وتُسمع "الزغاريد" في الشارع كله.

وشيئًا فشيئًا، في أواخر السبعينيات، بدأت الطبقات الميسورة تعقد أفراحها في الفنادق الكبرى، وإذا بذلك يغير شيئًا فشيئًا من طبيعة الزفاف برُمَّته، فتلغى أشياء وتستحدث أشياء حتى ليُخشى أن تتلاشى بالتدريج عادات الزواج المصرية التي

استمرت قرونًا، لتحل محلها مراسم وإجراءات تحددها الفنادق، ثم تدريجيًا في الألفية الثالثة تقوم شركات متخصصة بتحديد جميع التفاصيل.

وفي هذا السياق، اختفت الزغاريد تكاد لا تُسمع في حفلات الفنادق، (تعدُّ في منظور الطبقات الميسورة عادةً تلتصق بالطبقات الدنيا)، واختفى "الشربات" التقليدي، الذي يتم تقديمه، وحل محله عصير فاكهة، واختفى "الملبِّس" الذي يرتبط بالأفراح، واختفى الأطفال لتجنب إفساد "نظام الأفراح" واختفت شخصية "الخيَّاطة" وبدأ التفاخر بالفساتين المستوردة (خاصة الماركات العالمية).

في الوقت ذاته، ارتفعت أصوات الموسيقى والغناء، في شكل "ضجة شديدة" لا يستطيع أحد أن يتحكم فيها، حتى في أفخر الفنادق وأفخر الأفراح – وحين يشارك سياسيون ورجال المال والإعلام وأصحاب النفوذ – فإنه لا جدوى من الحديث أو سماع أحاديث من يشاركونك المائدة. وأصبحت الأفراح تخصص مئات الآلاف من الجنيهات لراقصات وفرَق موسيقية ومطربين، ثم اتجهت الأفراح هذه – مثل ما يحدث في الأفراح الشعبية – لإفساح مكان لمشاركة "مطربي المهرجانات" كما يُعبَّر عنهم، والأكثر من ذلك فإن العروسة ذاتها تشارك في الرقص الشرقي مع العريس أو عائلته .. هنا يبرز **التناقض المهم** بين ارتداء الحجاب ومظهر التدين (حتى لدى العروسة) وبين الرقص الشرقي في الأفراح، سواء من جانب العروسين أم الأهل والأصدقاء.. وهذه الظاهرة كانت بدايتها في عقد الثمانينيات، حين تصاعد ارتداء الحجاب واتخاذ مظهر إسلامي مختلف. وفي الوقت نفسه، تصاعد التيار الديني المُتأسلِم، وفي فرح ابنة أحد رجال الأعمال، ضمن الإخوان المسلمين، كان الكل يشارك بالرقص، وكان الحضور ينقسمون إلى فريقين، **أولهما** يرتدون الحجاب، ثم **الفريق الآخر** من الفتيات والشابات بملابس عارية وكاشفة، وتنظر الأمهات المحجبات لهُنَّ "بكل فخر".. هذا تناقض مهم بين المظهر والجوهر أو واقع الممارسات، وهو تناقض يشير إلى عدم الاتساق بين القيم والفعل الاجتماعي.

وفي الألفية الثالثة عرفت أفراح الفئات الميسورة في مصر، ظواهر جديدة، فرضتها تطورات تكنولوجيا الاتصال، وفرضتها أيضًا المتغيرات الثقافية

والاجتماعية الجديدة، والدخل اللامحدود، منها ما يلي:

١ – وجود مخرج متخصص لهذه الأفراح.

٢– إجراء "بروفة" أو اختبار للتدريب على الفرح (وما يعنيه من تكلفة).

٣ – تصوير ڤيديو كامل بالصوت والصورة لوقائع حفل الزفاف، وعمل مونتاچ له، والتأكد من صحة الصوت والصورة.

٤ – عرض فيلم خاص في بداية الفرح عن تاريخ العريس والعروسة، والتعارف بينهما، ورحلة الخارج للاستعداد لعقد الزفاف، وشراء المستلزمات.

٥ – توظيف أضواء مبهرة، وإطلاق صواريخ إذا كان الزفاف في حديقة أو مكان مفتوح أو على شاطئ.

إن تكلفة مثل هذه الأفراح لأبناء الطبقة العليا الميسورة، هي تكلفة باهظة بملايين الجنيهات، وتوظيف شركات خاصة وفنيين لإدارتها يضيف الكثير إلى النفقات، وتبدو في مثل هذه الأفراح المنافسة في الإنفاق وإدخال الجديد على مثل هذه المناسبات، والابتكار في كل خطوة لإثارة إعجاب ودهشة الحضور.

لم تقتصر مثل هذه المظاهر على القاهرة والإسكندرية فقط والأسر الغنية فيها، بل إن بعض محافظات الوجه القبلي – العائلات الكبرى التي تنتمي إلى قبائل – تحرص أيضًا على الاحتفال بالأفراح بطريقتها الخاصة التي تزخر بالولائم لمدة ثلاثة أيام، وذبح عشراتٍ من الأبقار والأغنام والماعز، تُدعى إليها القرية والقرى المجاورة، **وهو ما يحكيه لي أحد أعضاء مجلس الشيوخ، ويؤكد أن الملايين تنفق في هذه المناسبات؛ خاصة إذا كانت العائلة "تتوارث مواقع برلمانية"**.. وفي حالة محافظات الوجه البحري، تحرص الأسر المشهورة الغنية على الاحتفال بالأفراح بطريقة مشابهة للسابقة، في داخل القرية بينما اليوم التالي يكون الاحتفال في إحدى قاعات الفنادق الكبرى (في القاهرة أو في أقرب المدن).

إن شرائح وفئات الطبقة المتوسطة (باستثناء العليا منها) تتبع مسالك مختلفة، تتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتبدو أكثر رشادة وعقلانية في الإنفاق.. فهي حتى وإن

احتفلت بمناسبة زواج أبنائهم في الفنادق، يكون ذلك في فنادق ونوادٍ تابعة للشرطة أو المؤسسة العسكرية والتي فتحت أبوابها لاحتفالات المدنيين، وهو ما يصنع فوارق ضخمة في الإنفاق.

ونلحظ في السنوات الأخيرة ممارساتٍ جديدةً ومحدودة من جانب فئات من الشباب، الذين يفضلون "خصوصية الحدث" وتدبير المال لرحلة شهر عسل أو لاستعدادهم في توفير مستلزمات "سكن الزوجية".. عامة هناك اختلافات بين شرائح الطبقة المتوسطة، نتحدث عنها فيما بعد.

عند هذا الحد من تناول الاتجاهات العامة لمظاهر الأفراح لدى الطبقات الميسورة، نتوقف لتحليلٍ ثقافي - قيمي - اجتماعي لتفسير مثل هذه الأفراح، والنقلة النوعية في الاحتفالات:

١- **إذا كنا متفقين حول رغبة أي إنسان في الشعور بالفرحة والبهجة وحقه في السعادة، وذلك بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، فإن الاختلافات بيننا سوف تكون حول مصادر السعادة.. هل المال يحقق الفرحة والبهجة والسعادة؟ هل الرضا يرتبط بالسعادة؟ هل هو الحب والزواج والإنجاب؟.. في الحالة التي نتناولها من أفراح الفئات الميسورة في المجتمع المصري، يبدو أن الثراء الشديد والإنفاق البذخي في مثل هذه الحالة، يحقق السعادة ويجعل صاحبه يشعر بذاته وبأنه حقق النجاح (حتى وإن كان مصدر الثراء غير مشروع)؛ كذلك فإن الإنفاق البذخي الذي يصاحب مثل هذه الأفراح يُشعره بمزيد من التميز والفخر.

٢- **قد يكون هذا الإنفاق لدى البعض شاهدًا على الانتماء الطبقي الجديد، الذي آلت إليه أحواله**، ويعرف منه الجميع حجم الثراء الذي وصل إليه.. بمعنى آخر مثل هذه الأفراح، وبتكلفة الملايين، تحقق الزهو والتباهي والتفاخر أمام الجميع، إضافة إلى تميزه ومقارنته بآخرين في الشريحة الاجتماعية نفسها، بأنه أكثر ثراء.. فهذه هي أفضل وسيلة علنية أمامه، لإعلان حالة الثراء (قد تكون جديدة).

٣- **الأمر الآخر الذي يرتبط بما سبق، إن حالة الحراك الاجتماعي إلى أعلى، وأيًا كانت أسبابها، تنقل أصحابها إلى طبقةٍ أعلى أو شرائح أعلى**؛ ومن ثَم يميل أصحابها - وهم أغنياء جُدد - إلى محاكاة هذه الشرائح العليا، والإعلان عن انتمائهم الطبقي الجديد.. إذ إن امتلاك السيارات الفارهة، والسكن في ڤيلَّات وقصور جديدة أو الحياة المغلقة داخل الكومبوند، في أرقى الأحياء السكنية، أو "الترحال" في قرى الساحل الشمالي، لا يحقق "الذات الجديدة" عندما ينقلها الحراك الاجتماعي إلى أعلى، ويصبح الفخر كله هو لزواج أبنائه والإنفاق البذخي في أفراحهم.

٤ - **يُضاف إلى ذلك طبيعة المدعوِّين في مثل هذه الأفراح باهظة التكاليف، فهناك حرص من جانب أصحاب هذه المناسبات** على دعوة رجال السياسة الحاليين، والسابقين، وأصحاب المال من كبار رجال الأعمال، والرموز من أصحاب السلطة والنفوذ، ورموز كبار الإعلاميين، وغيرهم من الشرائح النافذة المشهورة.. المدعوون إذن هم جزء لا يتجزأ من إبراز المكانة الاجتماعية العالية للأسرة التي دعت كل هؤلاء للمشاركة في الفرح، ووجود هؤلاء يحقق لمصدر الدعوة شعورًا وهميًا أو حقيقيًا، لأهميته في المجتمع وعلاقاته المتشابكة مع السياسيين ورجال الأعمال.

٥ - **إن تغير التكوين الطبقي في المجتمع على مدى السنوات السابقة**؛ خاصة منذ الثمانينيات، كان أحد الأبعاد المهمة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وصاحَبه تغيرات ثقافية في القيم وكذلك في الممارسات (الفوضى، عدم احترام القانون، تصاعد الفساد، تغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، اهتزاز الثقافة والاحترام إلى جانب التفكك الأسري وارتفاع نسبة الطلاق، بشكل غير مسبوق). كل هذه التغيرات إلى جانب انعكاسات الهجرة إلى دول الخليج، وإلى الدول الغربية، قد قلبت موازين القيم والعلاقات الاجتماعية في المجتمع المصري، وعمَّقت من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات والشرائح داخل الطبقة نفسها، وبينها وبين الطبقات الأخرى، وارتبطت بالمحاكاة والتقليد.

٦- **يصعب القول أن مثل هذه الأفراح التي تهدر الملايين من الجنيهات، تقتصر على الشرائح والفئات العليا الميسورة**؛ لأن نفس هذه المظاهر للأفراح قد ترتبط بفئات من الطبقة المتوسطة (العليا). لقد أصبحت عملية التصنيف الطبقى صعبة، وتداخلت الثقافات والممارسات، فهناك فئات من المهنيين – الأطباء والمهندسون والمحاسبون مثلًا – لديها من الأموال ما يجعلها تنظم احتفالات زواج بتكلفة عالية للغاية، رغم ما تبدو عليه من رشادة وعقلانية .

٧- **إن قيمة التعليم، كما بدا لنا دائمًا، تصيغ الشخصية وسلوكها، وتؤثر في نظرة الإنسان إلى الحياة ورؤية العالم الخارجي وتحدد اختياراته بشكل عقلاني يتسم بالرشادة**، إلا أننا في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، **نلحظ التأثير المحدود للتعليم في صياغة الرؤية والاختيارات** (الممارسة أو نماذج الأفعال). إن الكثير من الفئات التي تهدر الملايين في الأفراح، وتميل إلى المظهرية والتفاخر، تكون في الغالب على درجةٍ عالية من التعليم وحرصوا على إلحاق أبنائهم بالمدارس والجامعات الأجنبية/ الدولية في مصر، ويُجيدون اللغات الأجنبية وهم منفتحون على العالم الخارجي تمامًا، ليس بفضل تطورات تكنولوچيا الاتصال فقط، ولكن بالسفر والترحال.. **لكن يبدو أن التعليم الأجنبي للبعض، قد أضحى هو الآخر أحد الرموز الطبقية ومصدر التفاخر والتباهي بالانتماء للطبقة العليا؛ ومن ثَم فإن المبدأ نفسه انسحب إلي حياتهم وأفراحهم وأحزانهم، وتضاءل حجم الرشادة والعقلانية، وتراجع الصدق.** بل إن اختيار شريك الحياة، أضحى يخضع لمعايير توافر المال والانتماء الأسري وتماثل البيئة الثقافية والاجتماعية (ومن منظور الثروة)، ولا شك أن هذا البُعد قد أدى – وبسرعة – إلى هشاشة مؤسسة الزواج، ثم الطلاق.

٨- **ممارسات كثيرة في ثقافة الأفراح، هي غريبة عن التراث الثقافي المصري**، ويتم استيراد بعض مظاهرها من المجتمعات الغربية؛ خاصة الملابس الكاشفة، وديكور الأفراح، والشركات الخاصة المنظمة التي تتدخل في كل التفاصيل، حتى

المدعوِّين وأماكن جلوسهم .. لكن المصريين أضافوا المبالغة في كل شيء، سواء في الولائم أم الملابس أم المدة التي يستغرقها الحدث، واستبعدوا البساطة في كل شيء؛ مما أفقد مثل هذه الأفراح البهجة والسعادة، وتحولت إلى منافسة في الإنفاق وفي عدد المدعوين.

إن أفراح الطبقة العليا، أو الفئات الميسورة، قد شهدت على وجه العموم تغيراتٍ كبيرة في المظهر والمضمون وفي الإنفاق في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، وأحدثت انقلابًا - واهتزازًا - في المجتمع المصري، بطبقاته وشرائحه كافة.

أصبح أمامنا في هذه اللحظة، عدة تساؤلات عن مصدر هذه التكلفة العالية جدًا، وهل الأموال هذه التي يتم إهدارها في ليلةٍ واحدة، تتسم بالشرعية أو هي نتاج فساد؟ هل تحقق السعادة والرضا لمن ينفق؟ هل هذا الترف والبذخ "جزء" من "مظهر" يحرص مَن ينفقه على أن يبدو به؟ هل هو لتأكيد المكانة الاجتماعية فقط إلى جانب التميز؟ هل انسحبت قيمة البساطة وتراجعت إلى هذا الحد، وهل يدرك هؤلاء معنى المسئولية الاجتماعية والإسهام في عملية التنمية؟ بل هل يدركون قسوة حياة الفقراء والمهمشين؟

وهل السياق الثقافي الذي يعيشون فيه والذي يرتبط بنمط تنشئة أبنائهم، هو الذي سمح لهم بهذا التغيير الثقافي "المشحون بالفوضى" ويهدر الأموال / وكيف أصبح التفاخر هو النهج العام الذي اختاره البشر؟ ولماذا لم تنجح نوعية التعليم المرتفعة الذي توافر لهم ولأبنائهم بترشيد إنفاقهم وباتباع سلوك عقلاني؟ وأخيرًا، هل تحققت السعادة والفرحة الحقيقية لهم... لا نعلم.

ثانيًا: ثقافة الأفراح لدى الفقراء والمهمشين

إذا كانت ثقافة الأفراح قد تغيرت إلى هذا الحد، لدى الطبقة العليا والميسورة، وفي فترة لا تزيد على ثلاثة عقود، فإن السؤال موضع الاهتمام هو: **هل تغيرت ثقافة الأفراح أيضًا لدى الطبقات الدنيا من الفقراء والمهمشين؟**

كنا دائمًا نقول إن هؤلاء "راضون" – رغم محدودية دخلهم ومعاناتهم الحرمان والفقر – بأقل الإمكانات وفي أبسط الأحداث والمناسبات الفرحة بزواج أبنائهم، وسترة البنات كما يقولون، تحقق لهم السعادة. **ولكن مع مرور سنوات وراء سنوات، حدث تغير في ممارساتهم أو أفعالهم، عكس قيم وثقافة جديدة، اقتحمت حياتهم..** لعل أهمها: تكنولوچيا الاتصال وانفتاحهم على المجتمع ككل، وإدراكهم التفاوت الطبقي القائم في المجتمع.. تطورت أجهزة الموبايل بشكل كبير وسمحت لهم بالاتصال الاجتماعى عبر الفيس بوك والإنستجرام وغيرها؛ لرؤية العالم الخارجي في مصر (والعالم)، كيف يعيشون وماذا يرتدون من ملابس، وكيف يحتفلون بأفراحهم واستعدادتهم لهذه المناسبات... اطَّلع هؤلاء على الأجهزة الكهربائية (بما فيها الميكروويف) وأصبحت أساسيات في حياتهم، ولا بد من اقتنائها مثل جيرانهم في المناطق الشعبية والفقيرة.

لقد ازدادت أعباء "جهاز العروسة" – بعيدًا عن فكرة "السَّتْر" – لتضم أعدادًا غير مسبوقة من ملاءت الفراش (١٢) وأعدادًا من ملابس النوم (١٢) وأغطية الفراش وغير ذلك، وأصبح ما هو معروف باسم "النِّيش" أهم ما تضمه قائمة العروس .. لا يهم ما تحفظه في داخله من تحف أو أطباق أو أدوات طعام، **لكن المهم أن "النيش" مُتطلَّب أساس لكل من يستعد للزواج** .. وقد عرفنا منذ عدة سنوات، أن ذلك محاكاة للفئات العليا والميسورة. وقد أُضيف إلى ذلك مؤخرًا ضرورة تجهيز حجرة للأطفال... وفي إحدى المقابلات الشخصية التي أجرتها الباحثة مع بعض من ينتمي للفئات الدنيا، ذكرت العروس أنها أجَّلت فرحها عدة مرات بسبب عدم استكمال مستلزماتها، وأن عريسها ينتظر "الفرَج" لكي يتمكن من إعداد غرفة للأطفال!!! لاحظ أن متوسط فترة الخطوبة / عقد القِرَان قرابة ثلاث سنوات، لاحظ أيضًا رفض أسرة العروسين، لأي وعدٍ من أحدهما أن يستكمل إعداده لبيته بعد الزواج.. ويفسر لي والد عروس (يعمل سائقًا) أن الاتفاق هذا هو "عُرْف" لدى هذه الفئات، وأن أي إخلال بالشروط يؤدي إلى "فشل الزيجة"... والد عروس أخرى (حارس بإحدى العمارات) يتحدث عن عناصر مادية جديدة دخلت قائمة العروس لديهم، مثل الميكروويف، وغسالة كهربائية صغيرة

(إلى جانب الكبيرة) يتم اهداؤها إلى حماة العروس، ويؤكد أن قائمة جهاز العروس يتم فيها النص على كل شيء، حتى عدد الملابس والملاءات... إلخ، وكثيرًا ما كانت "القائمة" محل خلاف بين الأطراف.

اللافت أن مهر العروس قد اتجه إلى الانخفاض أو عدم وجوده، في مقابل شبكة العروس (وعدد جرامات الذهب محدد)، إلا أن الزوج هو الذي يحدد مصيرها، وغالبًا لتوفير احتياجات المنزل... **الشَّبْكة إذن هي "هدية مؤقتة للعروس"، تفرح بها ويشاهدها الجيران والأقارب، ثم تنتهي مَهمَّتها**.. والد عروس أخرى (يعمل بالأمن والحراسة للعقارات) تحدث مع الكاتبة على توقيع الوالد على إيصال أمانة يتضمن ٣٢ ألف جنيه لشراء مستلزمات جهاز العروسة وبفائدة ١٢٪ لمن أقرضه.. إلا أن الظاهرة التي انتشرت في السنوات الأخيرة، هي وجود سيدة أو رجل بكل حي أو منطقة شعبية، يقومون بتمويل الأُسَر بأي مبلغ مطلوب وبفائدة مرتفعة جدًا تصل إلى ٣٠٪ (هي عمليات "رِبَا" منظمة معروفة للكل).. لقد صاحَب ذلك، وتبعه ارتفاع عدد الغارمين والغارمات في السجون المصرية (قرابة ٢٠٠,٠٠٠ ألف)، ومن هنا بدأت جمعيات أهلية تتدخل بسداد المبالغ التي اقترضوها ويتم الإفراج عنهم . وبعد سنوات محدودة من تصاعد ظاهرة الغارمات – على وجه الخصوص – والترويج الإعلامي لحالة الفقر وغياب الموارد، والتى دفعت بعض الأمهات للسجن، تطوع الكثيرون (إلى جانب الجمعيات الأهلية) للسداد... ولكن تدريجيًا بدأ التراجع، بعد الكشف عن اتجاه متصاعد لدى السيدات الفقيرات إلى اتباع هذا الأسلوب، واطمئنانهن أن هناك من سيدفع بدلًا منهنَّ . ومن ثَم وخلال شهرَيْ يناير وفبراير (٢٠٢١) بدأ الرأي العام يهتم بهذه القضية، ويتراجع عن دعم الغارمات؛ خاصة وأنهن يشترين لبناتهنَّ أحدث الأجهزة الكهربائية وأشياء أخرى لا ضرورة أو داعي لها. ويحكي صاحب مصنع بالقاهرة (جريدة المصري اليوم ٨ فبراير ٢٠٢١) أنه تبرع لشراء غسالة (نصف أُتُوماتيكية) لابنة أحد العمال لديه، إلا أنه رفض تسلُّمها، وقال له بالنص الحرفي لكلماته: "انت تقدر تجهز بنتك بغسالة زي دي"!! المحاكاة والتطلع إلى الآخرين والرغبة في التشبه بهم، هي هنا المحرك. و المضمون نفسه تكرر معي حين كنت على استعداد

للتبرع لزوجة حارس عقار بغسالة نصف أُتوماتيكية، فرفضت وقالت: "ده كان زمان على أيامكم، ده أهل العريس يفضحوني".

إذن ازدياد ضغوط وأعباء الاستعداد للأفراح، في الطبقات الدنيا والفقيرة، قد ارتبط بحالةٍ من الطمع والشراهة المادية، لم تكن قائمة من قبل، تطورت مع المحاكاة والتقليد وتبنِّي أنماط استهلاكية جديدة لم تعرفها هذه الفئات المهمشة، وليس بمقدورهم توفيرها، ولكن محاكاة الجيران والأصدقاء وانفتاحهم على ما يشتريه الآخرون، قد دفع إلى أزماتٍ ماليةٍ متتاليةٍ في أسر الفقراء، وغالبًا ما تقود إلى أحكام بالحبس في النهاية.

في سنواتٍ ماضية، كان السائد هو اتباع المثل الشعبي الذي يقول: "على قد لحافك مد رجليك"، وحين تذكر هذا المثل الشعبي أمام الخادمة المنشغلة بجهاز ابنتها، تقول: "الدنيا اتغيرت، واحنا مش أقل من باقي الناس".

يعزز هذا التوجه، تبلور ممارسة جديدة لم تكن معروفة من قبل، وهي "زفة جهاز العروس"، هنا يتم استئجار عدد من سيارات النقل / نصف النقل، قبل الزفاف بأسبوع، يتم فيه عرض جهاز العروس بتفاصيله داخل هذه السيارات، ويصاحب ذلك الموسيقى والرقص والزغاريد (٥ سيارات على الأقل)، مع ملاحظة أن كل ما تحمله هذه السيارات، يمكن لسيارة واحدة نقله... شاهدت هذا في الريف (إحدى قرى محافظة القليوبية) ثم في منطقة شعبية بالقاهرة (البساتين)، حيث وُجِدت سيارة للأجهزة الكهربائية، أخرى للمراتب، ثالثة لملاءات السرير والبطانيات وهكذا، وداخل كل سيارة شخصان أو أربعة من الأهل لحراسة هذه المنقولات ثم إيصالها لمنزل الزوجين، إن التكلفة هنا في حالة زفة جهاز العروس بالسيارات – وهي غالبة – تؤدي إلى ارتفاع تكلفة "الفرح"، وعادةً ما يتحملها أحد الطرفين بالاتفاق، أو يشارك فيها أسرة العريس والعروس (وذلك قبل الزفاف بأسبوع) .

وفي مقابلة شخصية لوالد عروس، يقول إن زفة السيارات بأجهزة العروسة، لها فرحة وتشعرهم بالفخر "أمام الجيران والأهل والأصدقاء، وهي رسالة للجميع أنهم قادرون على شراء وتوفير جهاز العروسة" الذي يُعرض أمام الناس في سيارات نصف

نقل.. وهو وآخرون يؤكدون أنها عادة جديدة لم يعرفها الناس من قبل، حين كان كل شيء يتم في الخفاء "خوفًا من الحسد" أما الآن فإنها علنية، ولا يمكن التراجع عنها!! ورغم قناعتهم بالحسد، فإن القناعة الأكبر هي بالاستعراض وتقليد الآخرين.

تناقضات كثيرة قائمة بين الفقراء والمهمشين من جانب، وبين التكلفة العالية من جانب آخر، في سبيل الحرص على عدم الاختلاف عن أقرانهم وجيرانهم وإثبات أن لديهم القدرات نفسها.

لقد أصبح الآن أمام الطبقات الدنيا ثلاثة احتفالات للزواج:

الأولى: زفة جهاز العروس بالسيارات نصف النقل وإطلاق الزغاريد وتوزيع المشروبات على المشاركين.

الثانية: ليلة "الحِنَّة" وهي احتفال داخل المنزل مع الأصدقاء والجيران (وهذه العادة الشعبية يبدو أنها أعجبت الطبقة العليا والميسورين، فاتجهوا إلى تقليدها مع سداد الآلاف للتميز عن أفراح الفقراء).

الثالثة: هي الزفاف أو ليلة الدخلة.

فعلًا ثلاثة أفراح تتم في الشارع أو الحارة ويشارك المئات حتى مع عدم دعوتهم ... ولاحظ هنا احتفالات سابقة لقراءة الفاتحة، ثم عقد حفل خطوبة، ثم تقديم الشبكة وعقد القِران، وكما ذكرت من قبل فإن متوسط عدد السنوات قرابة ثلاثة أعوام للخطوبة، وإذا تعذر استعداد أحد الطرفين بما تم الالتزام به، تثور مشكلات كبيرة وغالبًا ما تنتهي بفشل الزواج. لا ننسى في كل هذه المناسبات تواجد أغاني المهرجانات بأصوات عالية للغاية، والرقص الشرقي الذي يشارك فيه كل الأطراف. وفي السنوات قبل انتشار وباء كوفيد ١٩ (أو كورونا)، كان يمكن للبعض من هذه الفئات، تنظيم أفراحهم في نوادٍ وساحاتٍ شعبية، أو في سرادق أمام المنزل، بعد ذلك وخلال الاحترازات الرسمية التي قررتها الدولة ومنع التجمعات، توقف استئجار هذه الأماكن .. إلا إن ذلك لم يمنع أهالي العروسين من الاحتفال في أماكن مفتوحة أمام المنزل وفي الشوارع والحارات، دون التزام بالكمامات أو بالتباعد الاجتماعي وحتى هذه الاحتفالات المفتوحة، تستغرق عدة ساعات، ففي خلال هذه الفترة الزمنية – كما كشفت اللقاءات الشخصية – تتم عملية

"تجميع النُّقْطة"، أي أن كل شخص جامله أهل العريس أو أهل العروس، عليه أن يرد لهم المجاملة بنفس القيمة، وذلك وفقًا لقائمة موجودة مع كل طرف، وإذا لم يتم ذلك بشكل طوعي أو تلقائي، يتم مناداته بالاسم. وفي هذا الإطار تمتد أفراح هؤلاء لعدة ساعات في الشارع أو الحارة، ويعتبرونه حقًا لهم، لتسديد جزء من النفقات.. ويشير أحد المبحوثين أنه في بعض الأفراح الشعبية، تتم الاستعانة بشخص مؤهل لذلك ومعروف بالمنطقة؛ ليدعو الأسماء (وفقًا للقائمة) لسداد مبلغ معين (نقطة للعروس أو العريس) تتساوى مع ما حصل عليه من قبل من أهل العروسين أو أحدهم (وأحيانًا يطلق عليه الناضورجي ولديه معرفة بأغلب الحضور).

إن محاكاة الآخرين وتقليدهم، وتضاعف ضغوط تكلفة أفراح الفئات الشعبية الدنيا، إذا أعدنا النظر إليها - كما بدأنا نعيد النظر في التبرع لسداد ديون الغارمات - تكشف لنا عن تحولات كبيرة في ثقافة أفراح الفقراء، ويمكن إيجازها فيما يلي:

١- **نقلة نوعية في تكلفة الزواج لدى الفئات الشعبية**، أدت إلى ارتفاع متوسط عمر الذكور والإناث في سن الزواج، وارتفاع في نسبة العنوسة.

٢- **وضع اشتراطات مادية صعبة للإقدام على الزواج**، واللافت وجود مبادرات في بعض قرى الوجه القبلي على وجه الخصوص، تطالب بضغط نفقات الزواج.

٣- **المحاكاة للآخرين والتقليد**، والعلنية في استعراض جهاز العروس (من خلال زفة السيارات) لإثبات القدرة المادية.

٤- **إن الدخل المحدود لغالبية الأسر الفقيرة وفي الفئات الشعبية مع الرغبة العارمة للتفاخر والتباهي، تدفع الأسر خاصة الأمهات إلى اقتراض الأموال** والتوقيع على إيصالات أمانة، أو تدفع إلى الالتجاء إلى "المُرابِي أو المرابية" في المنطقة لتحمل النفقات، وبفائدة مرتفعة تصل إلى ٣٠٪؛ مما يسبب أزماتٍ كبرى وتصدع الأسرة.

٥- **اللافت أن هذه الأسر تقترض ما فوق طاقتها، والأم والأب وكذلك العروس، يعرفون أن النهاية هي أحكام بالسجن..** أيُّ عقل هذا يجعل الأم "تستر ابنتها"

كما يقولون ثم تذهب إلى السجن، وكيف تقبل العروس فكرة أن زواجها يتم على حساب الأمهات الغارمات؟

٦- **إن الثقافة المجتمعية أصبحت مظهرية للغاية**، ولا توجد توعية أو تثقيف، فالأولوية هي لسترة البنات ومحاكاة وتقليد الفئات القادرة، ثم التباهي والتفاخر أمام الأهل والجيران، وذلك دون أي تفكير في النتائج.

٧- **عزَّز من ممارسة الاقتراض ثم توقف الأمهات عن السداد، إدراك أن هناك جهاتٍ (جمعيات أهلية) وأفرادًا سوف يسددون هذه القروض، ويتم الإفراج عن الغارمات**، واستند لترويج الإعلام لهنَّ باعتبارهنَّ "فقيرات ولا يملكن". **إلا أن نمط العطاء أو فعل الخير**، مؤخرًا، قد تغير، من ناحية وجود باحثين اجتماعيين في الميدان، قد كشفوا عن المبالغة في جهاز العروس (شراء ميكروويف مثلًا)، وأن بعض الأسر غير صادقة، ومن ناحية أخرى ادعاء حالة الضرورة بسبب الفقر ومحدودية الدخل، أصبحت مبررات غير مقبولة.

إن موضوع الغارمات، كشف إذن عن ثقافة مجتمعية، تتعدد فيها السلبيات مع غياب المسئولية، وتصاعد المظهرية والتفاخر بما ليس حقيقيًا، وحدث تراجع مجتمعي في مساندة الغارمات، وقد أشرنا من قبل إلى إثارة الرأي العام هذه الظاهرة وطالب بوضع حدٍّ لها، وتساءل عن تحول البسطاء من القناعة والرضا إلى الطمع والتطلُّع إلى الآخرين ثم المحاكاة والتقليد؟ وطالب الرأي العام بالتوعية والتثقيف والتعليم، بدلًا من الدعوة لمساعدة الغارمات، وهو تحول أو تغير واعٍ لترشيد العطاء وفعل الخير.

إن هذا "**التلوث الثقافي**" في المجتمع المصري، في قمة الهرم الاجتماعي (الطبقة العليا والميسورين)، وفي أدنى هذا الهرم - وإزاء ثقافة الأفراح - تثير علامات الاستفهام والتعجب:

١. ففي أعلى البناء الاجتماعي سمة التفاخر والسفه في الإنفاق وفي أسفل البناء هذا، يوجد أيضًا التفاخر والسفه في الإنفاق.
٢. وفي الاثنين تغيب الرشادة والعقلانية لدى الأغنياء ولدى الفقراء.

٣. وفي الطبقة العليا والدنيا، تتحكم المظهرية في الأفراح.
٤. المحاكاة والتقليد ظاهرة توجد لدى الأغنياء ولدى الفقراء.
٥. الأغنياء لديهم المال (حتى وإن كان من نتاج الفساد) والفقراء والفئات الشعبية ليس لديهم المال الكافي، ويلجئون إلى الاقتراض أو السجن في حالة الغارمات (أي ارتباط بعض الأفراح بالفساد والنهج غير الأخلاقي).
٦. في القمة يتوافر لدى الطبقات الميسورة التعليم، وبنوعية عالية، لكن سلوكهم تغيب عنه الرشادة، وفي الطبقات الدنيا لا يتوافر التعليم إلا في حدوده الدنيا، لكن المظهرية والرغبة الجامحة في "الادِّعاء" تفسد عليهم البساطة والفرحة وسلوكهم تغيب عنه الرشادة أيضًا.
٧. التلوث الثقافي هذا قد دفع كُلًّا من الطبقة العليا والدنيا، إلى تبنِّي قيم وممارسات تتسم بالتناقض، واختلافات كبيرة بين القول والفعل الاجتماعي، والطموح المادي لكل من الطبقتين، العليا والدنيا، أصبح هو أهم القيم في الحياة.. ومن ثَم غابت البساطة عن أفراحنا، وغاب الصدق، وغابت الفرحة الحقيقية.. وتواجدت المظهرية الاجتماعية والتفاخر في أجل صورها. وفي سنواتٍ قليلةٍ أصبحت رموز الترقي والتميز الاجتماعي هي الغالبة على المظهر الاجتماعي، وتغيرت مظاهر الأفراح لتعكس لنا تغيرات القيم والثقافة المجتمعية، عبر العقود القليلة الماضية، ليظل السؤال دائمًا ماذا يحدث للمصريين؟ ونظل نحن أيضًا نبحث عن إجابة.

حـ / أفراح الطبقة المتوسطة:

تحدثنا من قبل عن التغيرات العميقة اللافتة، في ثقافة الأفراح في مصر، وكان تركيزنا على الطبقة العليا الميسورة في مصر (وكان العمود الفقري لها رجال الأعمال وبعض الفئات المهنية العليا من أطباء ومهندسين ومحاسبين)، ثم كان محور الاهتمام التالي الفئات الدنيا والفقيرة.. **وفي كُلٍّ من المستويين لمسنا اتجاهات جديدة، اتسمت بها هذه الأفراح، ولم تكن قائمة من قبل، هذا بالرغم من التفاوتات الشديدة بين القمة والقاع**، من حيث الدخل والتعليم والعمل والمسكن وطبيعة الأسرة، وبالرغم من

تفاوت مستويات الحياة الكريمة.

إن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد غيرت الكثير من تقاليد وعادات وممارسات الأفراح، والاستعدادات لها، وذلك عبر العقدين السابقين على وجه الخصوص، ولمسنا في المستويين معًا – الطبقة العليا الميسورة والطبقة الدنيا الفقيرة – مظاهر وسمات جديدة، لم تكن قائمة من قبل. وأوجزنا **في نهاية هذا الجزء، أنه بالرغم من التفاوتات بين القمة والقاع، فإن غياب الرشادة والعقلانية جمع بينهما، إضافة إلى الميل نحو التفاخر، وهدر الأموال (الطائلة لدى الأغنياء والمحدودة جدًا لدى الفقراء)، وكان التقليد والمحاكاة للآخرين (من نفس الطبقة أو الأعلى منها) هو السائد.**

نحن نتساءل عن الطبقة المتوسطة وأفراحها، هل حدثت تغيرات هائلة لها في ثقافة الأفراح؟ هنا قد تكون الملاحظات التالية مهمة لإجابة هذا السؤال، أبرزها ما يلي:

١- **إن الطبقة المتوسطة هي العمود الفقري لأي مجتمع**، وإذا كان البعض يتحدث عن "ضمور" أصاب هذه الطبقة، فإن الواقع يشهد اتساعًا ملموسًا لها، ففي دراسة سابقة للكاتبة عن الحراك الاجتماعي (٢٠١٩) وفي أخرى تالية لها (عام ٢٠٢٠) عن النقابات المهنية في مصر، كانت البيانات تشهد على ارتفاع الأعضاء في البعض منها لتقترب من مليونين (التجاريون، والمعلمون)..، وأكثر من نصف مليون في نقابات أخرى (المهندسون، المحامون، التطبيقيون) وربع مليون (في الأطباء، الصيادلة، التمريض) وأقل في باقي النقابات المهنية (الصحفيون، المرشدون السياحيون، العلاج الطبيعي، وغيرها..) وكل هؤلاء وغيرهم، ينتمون إلى الطبقة المتوسطة.

٢- **أعضاء النقابات المهنية في مصر (٢٦ نقابة) يزيد عددهم في عام ٢٠٢٠ على ٨ ملايين**، يتوافر لهم التعليم العالي والتخصص المهني، وعددهم الإجمالي يتجه سنويًا إلى الازدياد، نتيجة لاتساع مؤسسات التعليم الجامعي، وامتدادها في كل المحافظات – حتى وإن اتجهت نوعية التعليم إلى التراجع – وهذا إلى جانب

الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية داخل مصر.

٣- **وإذا افترضنا أن كل أسرة تضم ٤ أفراد في المتوسط، فنحن نتحدث عن ٣٢ مليون مواطن مصري - على الأقل - ضمن الطبقة المتوسطة**، إلى جانب رقم تقديري آخر لأعضاء هذه الطبقة، يعملون في أجهزة الدولة وفي مؤسسات القطاع الخاص وفي الجمعيات الأهلية (قرابة ٥٥ ألف جمعية عام ٢٠٢١)، وأصحاب المعاشات.. إذن يمكن أن نتحدث بقدرٍ من الثقة عن ٥٠ مليون مواطن ضمن الطبقة المتوسطة في مصر (قرابة نصف عدد السكان).

٤- **بناءً على ما سبق فإن الطبقة المتوسطة هذه، تتسم بالاتساع وعدم التجانس وتختلف في الخلفية التعليمية وفي وضعها الاقتصادي**، وفي الدخل والمكانة المهنية والاجتماعية، وفي الثقافة.. ومن ثَمَّ يتحدث عنها البعض باعتبارها "الطبقات الوسطى"، وعلى الأرجح يمكن تصنيفها في ثلاثة مستويات:

- الأولى هي الطبقة المتوسطة العليا خاصة من منظور الدخل والمهنة والتعليم.
- الثانية هي الطبقى المتوسطة الوسطى.
- الثالثة هي الطبقة المتوسطة الدنيا.

٥- **والطبقة الوسطى على وجه العموم، هي أكثر الطبقات التي تشهد حراكًا اجتماعيًا، بعضها إلى أعلى، وبعضها الآخر حراك إلى أسفل** (خاصة المتوسطة الدنيا)، وذلك تحت ضغوط اقتصادية متصاعدة، ومع ثبات الدخل، وعلى وجه الخصوص أصحاب المعاشات (قرابة ١١ مليون مواطن)؛ ومن ثَم فإن أوضاعها متغيرة .

واستنادًا إلى الملاحظات السابقة مجتمعة، فإن ثقافة الأفراح تختلف لدى أبناء الطبقة المتوسطة، وفقًا لاختلاف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. لكن يمكن أن نرصد اتجاهاتٍ عامة تجعلها تختلف في مظاهرها ومضمونها، عن الطبقة العليا من جانب والطبقة الدنيا من جانب آخر.. وأهمها ما يلي:

- **الاهتمام بتعليم الأبناء، واستحواذ ميزانية التعليم لدى أسر الغالبية من**

الطبقة المتوسطة، على أكبر إنفاق؛ سواء مصروفات مدارس وجامعات أم دروس خصوصية.

- **هنا وعي هذه الفئات بقيمة التعليم، واعتباره الطريق إلى حراك اجتماعي إلى أعلى**، رغم أنه لم يعُد كما كان في عقود سابقة، يُعد مرتفعًا إلى حدٍّ كبير؛ خاصة وأن من ينتمون للطبقة المتوسطة – في معظمهم – لا يعملون لحسابهم الخاص (مثل رجال الأعمال أو التجار).
- **لدى أغلب الفئات في هذه الطبقة، تصبح المعضلة توفير سكن للأبناء الذكور، وزواج الفتيات..** ومن ثَم فإن احتفالاتهم بزفاف أبنائهم تصبح أكثر رشادة وعقلانية، وغالبًا لا يوجد هدر للموارد المحدودة مثل ما يحدث في الفئات الميسورة، ويتم إعداد جهاز الأبناء (البنين والبنات)، من مدخراتهم على مدار السنوات أو الاستعانة بقروض من بنوك.
- **أحد الملامح الواضحة في سلوك أبناء الطبقة المتوسطة، الميل إلى عقد القِرَان في الجوامع** ثم الاكتفاء بدعوة عدد محدود من الأسر والأصدقاء في المنزل أو في مكان عام.. وإذا تيسرت مشاركة الطرفين (أهل العروس وأهل العريس)، يكون الاحتفال بالعرس غالبًا في أحد نوادي الشرطة أو القوات المسلحة، وتكلفتها محدودة بالمقارنة بأفراح الفنادق الكبرى.
- **من الملامح الإيجابية في ثقافة الأفراح في الطبقة المتوسطة – على وجه العموم – البساطة في الاستعداد وفي الاحتفال بالمناسبة**، ومشاركة الطرفين معًا في كل الخطوات، ووفقًا لاتفاق أهل العروسين، وفي حدود الموارد المتاحة.. كذلك في بعض الأحيان الاستغناء عن مراسم الاحتفال، وتوفير المال المخصص، إما لرحلة خاصة للعروسين بعد الزفاف أو تجهيز مسكن الزوجية.
- هنا تتوافر "**مرونة**" ملحوظة لإتمام الزواج ودون شروط تعوق الارتباط، حتى في الحديث عن مهر العروس أو الشبكة، **ويصبح توافر المسكن هو أهم ما ينبغي توافره لإتمام الزواج.**

إذن هناك اتجاهات عامة في ثقافة الأفراح، لدى الطبقة المتوسطة على وجه

العموم، تتركز في العقلانية والابتعاد عن المبالغة، والتخطيط لزواج أبناء الأسرة لفترة زمنية مسبقة (خاصةً مسكن الزوجية للأبناء الذكور) والالتجاء للقروض في أضيق الحدود؛ وكذلك المرونة في الاتفاق والمشاركة بين أسرتَي العروسين، إلى جانب البساطة في حفل الزفاف أو عقد القِرَان.. وإذا كان كل ذلك ملامح إيجابية، تجسد قيم وممارسات ثقافة الأفراح، فإننا لا بد أن نشير إلى أن:

تفاوت الطبقات الوسطى، من منظور المكانة المهنية / الوظيفية، ومن منظور الدخل، تؤدي إلى تفاوت في ممارسات ثقافة الأفراح والاستعداد لها، فبعض فئات الطبقة المتوسطة العليا تميل إلى محاكاة وتقليد الفئات العليا الميسورة.. كذلك فإن بعض فئات الطبقة المتوسطة – الوسطى تميل إلى محاكاة الأعلى منها، وهكذا فإنه مع وجود اتجاهات عامة توجد أيضًا نظرة ورؤية مخالفة قد تميل إلى التفاخُر والمبالغة.

خلاصة أساسية:

إن الطرح السابق لثقافة الأفراح في مصر، والتحولات التي طرأت عليها – خاصة في الألفية الثالثة، يمكن أن نصل منها في النهاية، إلى عدة أمور مهمة تطرح قضايا وإشكالياتٍ عميقة، تحتاج إلى مزيدٍ من الدراسة والتوثيق.. وفيما يلي أبرز ما كشفت عنه النتائج:

١- إن الثقافة بمعنى أنها **القيَم والمعتقدات والعادات والتقاليد ورؤى العالم والمعارف، وهي جميعها تصيغ السلوك والممارسات وتوجه الفعل الاجتماعي**، هي تؤثر وتتأثر بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بعبارة أخرى تتفاعل مع البيئة الاجتماعية والثقافية التي تتواجد فيها.

٢- حين نتحدث عن ثقافة الأفراح، نحن نبحث في القيم والمعتقدات والتقاليد التي ترتبط بنماذج الأفراح وتوجه فئات المجتمع نحو احتفالاتٍ معينة، وهي تتنوع وتختلف من جماعةٍ إلى أخرى، ويختلف إطارها المرجعي.. هي **إذن ثقافة فرعية – مصدرها الثقافة العامة** – وقد تشهد تناقضًا أو اتساقًا، بتأثير التعليم والمهنة والدخل والتنشئة الاجتماعية؛ ومن ثَم فهي ثقافات مختلفة ومتنوعة في

المجتمع الواحد.

٣- **إن ثقافة الأفراح وبمعنى استعداد الأسر لزواج أبنائهم والاحتفال بزفافهم والتقاليد والقيم والعادات التي توجهم، هي ليست ثابتة مستمرة**، وإنما تتغير من فترةٍ زمنيةٍ لأخرى، ويحل بها سلوك أو ممارسات جديدة (لم تكن قائمة من قبل)، **كما أنها ليست متماثلة بين الجميع**، وإنما تتفاوت في أشكالها الاحتفالية وسبل الاستعداد لها.

٤- هنا وفي هذا السياق، **نشير إلى تغيرات كثيرة لحقت بالمجتمع المصري. وبكل فئاته**، أبرزها تغيرات اقتصادية وحراك اجتماعي واضح دفع بفئاتٍ كثيرةٍ من الطبقة المتوسطة إلى أعلى (المطورون العقاريون مثلًا أو أصحاب شركات جديدة تتواكب مع التكنولوچيا الرقمية أو نشطاء في مجال الاستيراد والتصدير يرتبطون بالعَوْلَمَة أو شركات تسويق كبرى، أو عناصر أخرى ارتبطت بالفساد)؛ كذلك فإن التغيرات الاقتصادية أثرت بشكل كبير في الطبقات الوسطى والدنيا، بتأثير ارتفاع الأسعار والخدمات (الكهرباء، المياه، البنزين).. وبتأثير البطالة وضيق فرص العمل وارتفاع أسعار الدواء والخدمات الصحية.. والغالبية العظمى من هؤلاء موظفو الدولة الذين لم ترتفع رواتبهم للتجاوب مع المتغيرات الاقتصادية، أو من الفئات الدنيا الذين ليس لهم دخل ثابت وعمل منتظم.. والبعض من هؤلاء – وهم قرابة ٣ ملايين مواطن – يحصلون على معوناتٍ ودعمٍ من الدولة؛ نتيجة تأثرهم بانتشار وباء كوڤيد "كورونا" (توقف أعمال البناء مثلًا وآثاره السلبية)، أو أنهم يستفيدون من برامج دعم الفقراء ومحدودي الدخل (قرابة ١٣ مليون تضمهم ٣٥ مليون أسرة في برامج كرامة وتكافل).

٥- إذن أصبحنا نشهد في مصر تغيرات طبقية عميقة، يصاحبها بالطبع تفاوت شديد في دخول أفراد المجتمع، بالإضافة إلى متغيرات لحقت بالبناء التعليمي (التوسع في التعليم الجامعي وقبل الجامعي مع اتجاه نوعية التعليم إلى الانخفاض)، إلى جانب ظاهرة الدروس الخصوصية ووجود ١٧,٠٠٠ مركز للدروس (تُسمى سناتر)، مع تفاوت نظم التعليم ما بين خاص ودولي

وأجنبي، **وهو يُعقِّد أكثر من الخريطة الطبقية والثقافية للمجتمع المصري**، ويؤثر في القيم والممارسات. ويصعُب إغفال نسبة الأمية المرتفعة، والتسرب من التعليم، وتأثيراتها على الثقافة المجتمعية.

٦- **وإذا كان النقاش يتجه دائمًا إلى التحولات الثقافية والقيمية التي شهدتها مصر منذ السبعينيات من القرن العشرين، وصاحبت سياسة الانفتاح الاقتصادي والهجرة** إلى دول الخليج العربي إضافة إلى ما تبع ذلك من تصاعد التيار الإسلامي (د. جلال أمين في كتابه "ماذا أحدث للمصريين عام ١٩٩٧)، فإن السنوات الخمس الأخيرة التي صاحَبت قرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادي وأدت إلى الغلاء الشديد في المعيشة (٢٠١٦ تعويم الجنيه المصري وارتفاع أسعار الكهرباء والمياه عدة مرات.. وغيرها)، وما قبل ذلك حالة الفوضى التي صاحبت وتبعت ثورة يناير ٢٠١١، وعام حكم الإخوان المسلمين؛ كل ذلك وغيره – وعلى مدى أكثر من ١٠ سنوات – قد أثر تأثيرات بالغة في القيم والثقافة المصرية، وصاغ سلوكيات وممارسات جديدة في المجتمع المصري. وبالطبع، لا ننسى – كما ذكرنا – التطورات المتسارعة في تكنولوچيا الاتصال، والتي أسهمت في عملية صياغة القيم والممارسات المصاحبة لها. ومن أهم وأبرز هذه القيم، ما يلي:

- **كان أبرز ما تغير "ارتفاع قيمة المال" ليطغى على القيم الإنسانية وطبيعة العلاقات الاجتماعية، حتى داخل الأسرة الواحدة**، وقد كان ذلك واضحًا للغاية في ثقافة الزواج والأفراح، وفي كل المستويات الطبقية.
- **إهدار المال للإنفاق على الأفراح والاستعداد لها**، كان نهجًا ثابتًا لطبقة الأغنياء الميسورين، واللافت أن الفئات الدنيا في المجتمع نهجت النهج نفسه من خلال الاقتراض أو الرِّبا أو توقيع إيصالات أمانة يصل بهم إلى السجن، الهدر هو السائد وليس الرشادة.
- **المحاكاة** لآخرين سواء في الفئة الاجتماعية نفسها أم الأعلى منها، وهيمنة قيم التفاخر والزهو، من خلال تقليد الآخرين، وهنا نلحظ تناقض القيم مع الواقع

والممارسات (مظهر التديُّن مع الرقص الشرقي وارتداء ملابس كاشفة).

- **المبالغات الشديدة في احتفالات الزواج**، والتكلفة العالية التي تصل إلى ملايين، سواء في اختيار المكان أو الطعام أو عدد المدعوِّين وطبيعتهم، أو في تكلفة التنظيم والديكور، أو في استئجار مكاتب خاصة تكون مسئولة عن احتفال الزواج.. وإذا كانت الفئات الدنيا تسعى "للفرحة أيضًا" حتى في الشوارع أو الحواري وعلى الأكثر في إحدى الساحات أو النوادي الشعبية، فهي رغم مواردها المحدودة جدًا، تسعى إلى المحاكاة والفخر والمظهر الزائف.
- **تكلفة الأفراح، تخطت فكرة البساطة ومشاعر الفرحة، واتجهت نحو مظاهر احتفالية جديدة لم تكن معروفة** من قبل (مثل ليلة الحنَّة في الطبقة العليا أو عدة ليالٍ للفرح، أو سفر أُسَر العروسين والمدعوين في طائرات خاصة للخارج أو في قرى سياحية)، وإذا كان ذلك يرتبط بقمة المجتمع، فإن هناك مظاهر جديدة للأفراح في قاع المجتمع (استئجار عدة سيارات نقل مكشوفة لعرض جهاز العروس قبل زفافها بعدة أيام، اقتناء أجهزة كهربائية والفخر بها أمام الجيران مثل الميكروويف، اقتناء حجرة للأطفال ضمن الجهاز وهو أمر جديد لم يكن قائمًا من قبل).
- **المجاملة للعروسين (وما يُعرف بالنقوط أو النقطة)** أصبحت عبئًا على الأسر الفقيرة فهي يجب أن تُرد بنفس القيمة، حتى لو تطلب الأمر النداء بالاسم لسدادها، وتبدو مثل ممارسات الجمعيات في الأحياء الشعبية، أو كأنها قرض مؤقت يجب سداده.. هو أمر يبدو ضروري لعودة المال إلى صاحبه؛ ومن ثَمَّ لم يعُد مجاملة طوعية كما كان يحدث من قبل.
- **تقديم "الشربات" كان تقليدًا** ثابتًا من قبل في الأفراح، اختفى في السنوات الأخيرة ويكون البديل لدى الفئات الدنيا في المجتمع المشروبات الغازية، أما البديل في أفراح الفئات الميسورة فهو عصائر الفاكهة.
- **عدم الثقة بين أهل العروسين**، هو أيضًا قيمة جديدة – لم تكن قائمة من قبل – ولها عدة مظاهر، منها تأجيل الزفاف لدى الفئات الدنيا، ولعدة مرات، حتى يستكمل كل طرف التزاماته المتفق عليها، ومنها أيضًا أن الشبكة – وهي هدية

للعروس – يسترجعها الزوج بعد الزفاف لبيعها، ومنها حصول الزوج – حتى بالإكراه – على "النُّقْطة" التي حصلت عليها العروس في رد المجاملات.

- **غياب الرشادة والعقلانية** في الاستعداد للزفاف، وفي نفقات الحفل، يقود إلى الظاهرة السلبية التي انتشرت مؤخرًا عن الغارمين والغارمات في الفئات الدنيا الفقيرة، ولم تعُد بالنسبة إلى العروس مصدر ضيق أو حزن أو "فضيحة" لتقضي الأم – غالبًا – عدة شهور أو سنوات في السجن، المهم أن تكون الغاية قد تحققت، بـ "سُتْرة البنات".

كل ما سبق يعكس لنا تحولات قيمية وثقافية ضخمة في الأسرة المصرية لم تكن قائمة من قبل، أفسدت "طعم الفرحة"، وراكَمت من الأعباء قبل الزواج وبعده، وكشفت عن أن القيمة العليا هي المال والمحاكاة والتظاهر، دون تفكير في العواقب.

وقد تكون الطبقات المتوسطة هي الأكثر توازنًا وعقلانية، مقارنة بالطبقة العليا الميسورة والطبقة الدنيا الفقيرة، وهي تركز بشكلٍ رئيسٍ على توفير مسكن للأبناء، والاحتفال بالزواج بما يتفق مع الإمكانات المتاحة.

الفصل الثالث
ثقافـــة الأحـــزان

الفصل الثالث
ثقافة الأحزان

إذا تحدثنا عن ثقافة الأحزان – وتحديدًا الحزن إزاء رحيل أحد أفراد الأسرة وحزن الأصدقاء والزملاء – فسوف نتبين أن المجتمع المصري هو "**موسوعة ثقافية اجتماعية حية**"، فالموت يتشابه مع الأفراح – رغم ما به من حزن وصدمة لفَقْد أحباء – في عدة عناصر ثقافية، أبرزها المغالاة في الإنفاق وحب المظهرية والتفاخر؛ خاصة لدى الطبقة العليا من الميسورين، ويُضاف إلى ذلك عناصر ثقافية أخرى مثل التملُّق والنفاق حين يكون من تُوفِّي من النخبة السياسية أو من نخبة رجال الأعمال، أو أحد أقاربه، ويتعاظم كل ذلك حين يكون الموت يرتبط بمواقع أصحاب السلطة والنفوذ.

وفي هذا السياق، سوف يكون تركيزنا، على التحليل الثقافي والاجتماعي لصفحة الوفيات (في جريدة الأهرام)*، وهي في ذاتها تكشف الكثير عن ثقافة وقيم المجتمع المصري التي اختلط لديها الحزن مع قيم جديدة في السنوات الأخيرة، وحيث برزت نماذج للثقافة السائدة لدى الطبقة العليا والمتوسطة.. وفي الوقت نفسه، تعكس لنا مظاهر اجتماعية وثقافية، يختص بها ويشهد عليها الواقع المصري. **وقد تفيدنا الملاحظات التالية في تفهُّم طبيعة ثقافة الأحزان، أبرزها ما يلي:**

إن التراث الثقافي المصري، ومنذ عهد الفراعنة، يرصد نظرة المصريين إلى الموت، باعتباره مجهولًا ويرتبط بحالة عميقة من الحزن، ولا عجب أن يقول **د. سيد عويس** في كتابه "**الخلود في التراث الثقافي المصري**" إن المصريين القدماء قد حملوا بغضًا وكراهية ومقتًا للموت، وكتبوا كلماتٍ للاستغاثة منقوشة على شواهد القبور، وكان لهم آلهة متخصصة للموت (الإله أنوبيس، والإله خنتي أمِنتيو)، وكانت مراسم الموت أحد

* تحليل يغطي شهور ثلاثة (ديمسبر ٢٠٢٠ ثم يناير وفبراير ٢٠٢١).

أنشطتهم (ما تعلق بالشعائر الجنائزية، والتحنيط، والأهرام).. ويشير أيضًا **د. سيد عويس** في كتابه المذكور أنه "**لا يوجد شعب قديم أو حديث احتلت في نفسه فكرة الحياة بعد الموت هذه المكانة الكبيرة لدى المصريين القدماء؛ ومن ثَم كان مع الموتى الطعام والشراب والحلي والعطور والأسلحة وأحيانًا الآلات**".. وقد كانت فلسفتهم عن الحياة بعد الموت، تعكس نهجهم الخاص في التعامل مع المجهول (وهو هنا الموت).

- وُجدت عادات وتقاليد قديمة ارتبطت بثقافة الأحزان في التراث المصري، منها الاحتفاء بالأربعين (مرور ٤٠ يومًا على الوفاة)، ومنها لون الملابس (الأسود في مصر) ومنها إطلاق اللِّحيَة وتجنُّب الحلاقة.. وغير ذلك من الموروث الثقافي (زيارة المقابر، الذكرى السنوية، وتوزيع الفطائر....).

أولًا: تغيرات عامة في ثقافة الأحزان والممارسات

لقد تغيرت المظاهر التي ترتبط بثقافة الأحزان على مر السنوات السابقة، لتعكس لنا قيمًا ورؤًى مختلفة، حملتها لنا التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع المصري، والبعض منها يرتبط بالخريطة الاجتماعية، التي شهدت حراكًا اجتماعيًا إلى أعلى وأيضًا إلى أسفل.. وهناك ما هو مشترك بين أفراد المجتمع ككل، **وهناك أيضًا ما يختص بطبقة الأغنياء والميسورين، وأبرز التغيرات ما يلي:**

١- **حدث تغيير في مقرِّ تلقِّي العزاء**، فبعد أن كان المنزل هو المكان الذي يتم فيه تلقي العزاء، أصبحت كل الجوامع دُور مناسبات يتم فيها العزاء (إلى جانب عقد القِران في الأفراح).. ومع التطور في هذا الاتجاه، فإن الألفية الثالثة على وجه الخصوص، شهدت عمليات تشييد وبناء جوامع كبيرة – بعضها تابع للشرطة والقوات المسلحة – تضم عدة قاعات فاخرة، لاستيعاب المُعزِّين. وهنا نلحظ تفاوتًا كبيرًا للغاية في أسعار حجز قاعات العزاء، في دُور المناسبات الحديثة؛ لتتناسب

مع فئات المجتمع العليا، وهي تعكس التفاوت الطبقي.

٢- الأمر الآخر أن **أداء واجب العزاء للنساء**، كان يتم في المنزل أو يُعلن "لا عزاء للسيدات"، ولكن التحولات الاجتماعية والثقافية الحديثة، أدت في مرحلةٍ أولى لتخصيصِ صالةِ عزاءٍ في المساجد للرجال وأخرى للنساء، لكن منذ عدة سنوات فقط وفي مرحلة تالية، فإن القاعات تفتح للجميع (قاعة واحدة كبيرة).

٣- **كانت السرداقات أمام المنازل، قبل الألفية الثالثة**، مكانًا طبيعيًا لتلقى العزاء في كل الطبقات، حاليًا أصبحت ظاهرة نادرة، بعد التوسع في دور المناسبات (الجوامع) في كل الأحياء، إضافة إلى الازدحام والتكدس المروري.

٤- **عزاء النساء والرجال في الطبقة العليا والمتوسطة، ومن حيث الشكل قد تغير إلى حدٍّ كبير من حيث المظهر الخارجي**، ومن حيث الاستدلال على "قيمة الحزن واحترام مناسبة الوفاة".. من سنوات كان الصمت والاستماع إلى تلاوة القرآن الكريم، هو السائد، وكان أي حديث يدور بين اثنين يكون بصوت منخفض للغاية، وهو يدل على احترام المناسبة الحزينة. أما في السنوات الأخيرة، فأصبح السائد هو حديث بين أفراد أو مجموعات بصوت مرتفع، حتى إنه في أحيان كثيرة يطلب "المقرئ" من الحضور الهدوء والاستماع إلى القرآن الكريم. **قاعة العزاء تحولت بالفعل إلى "مناسبة اجتماعية"** يلتقي فيها المعزون معًا، ويتم فيها تبادل السلام والتحية، وتصبح فرصة لتجديد العلاقات؛ خاصة إذا كان العزاء يمس أصحاب السلطة والنفوذ.

٥- **يرتبط بما سبق المظهر الخارجي لأغلب النساء** وهنَّ يقُمْن بواجب العزاء من حيث الملابس (حتى وإن كانت سوداء)، ومن حيث الحرص على التحلي بمصوغات ذهبية وأحجار كريمة، وتصفيف الشعر في المحالِّ المخصصة لذلك (ووضع الماكياج).. وهي كلها أمور جديدة تدعو إلى التساؤل عن منافسة نساء الطبقة الميسورة – العليا والمتوسطة – في ارتداء الملابس القيِّمة، وإبراز المكانة الاجتماعية حتى في الأحزان.. وهذا التوجه العام للانشغال بالمظهر الخارجي

وتبادل الأحاديث، يدعو الكثيرين، وأنا منهم، للقول أن "الحزن" قد تغير هو الآخر وانخفض وزنه إلى حد كبير؛ وكذلك تراجع وزن احترام حدث الوفاة.

٦- من المؤشرات الأخرى المهمة، والتي تبدو كقاسم مشترك مع أفراح الفئات الميسورة، **الاتجاه الحديث للتصوير بالفيديو**، وكأنه تسجيل حي لمناسبة العزاء، وللحضور، هذا إضافة إلى التصوير بالموبايل أو الكاميرا؛ خاصة من جانب الإعلاميين إذا كانت الوفاة مهمة بالنسبة إليهم (ممثلون، إعلاميون كبار، أصحاب سلطة ونفوذ سابق أو حالي.. وغيرهم)؛ مما يجعل مناسبة العزاء أكثر ارتباكًا، ويؤثر سلبًا على احترام المناسبة.

٧- **وفي إطار الاحترازات** التي تم اتخاذها رسميًا من جانب الدولة، للحد من انتشار وباء كوفيد ١٩/ كورونا، تم إغلاق دُور المناسبات والجوامع، واتجهت الغالبية العظمى من الناس، إلى أداء صلاة الجنازة في المقابر، ومنع العزاء بسبب هذه الظروف، والنص على ذلك في الصحافة بعد كتابة النعي أو على الفيس بوك، والقلَّة تستمر في استقبال المُعزِّين في المنزل (فيما عدا الريف استمرت التجمعات).

٨- **الأمر الآخر اللافت للانتباه مؤخرًا، إن شركات قطاع خاص اتجهت نحو الاستثمار في تأسيس مقابر خاصة، في مناطق متفرقة في أطراف القاهرة،** تتسم بالاتساع والفخامة بالطبع – لاستقبال المعزين – وأداء الصلاة في جوامع داخل هذه المناطق المغلقة، وتتوافر بها الخدمات. اللافت أيضًا أن عملية التسويق لها، تتم على نمط العقارات الجديدة (في القاهرة الجديدة)، وتتحدد وفقًا للمساحة المَبِيعة. وقد حدثني بعض الأصدقاء المنتفعين أن نفس هذه الشركات الخاصة – مثل الشركات المنظمة للأفراح التي أشرنا إليها من قبل – تتحمل كل الإجراءات الدقيقة من لحظة الوفاة حتى انتهاء العزاء (يحدث ذلك منذ فترة طويلة في المجتمعات الغربية) .

٩- **من جانب آخر، فإن الفقراء ومحدودي الدخل، لم تتغير تقاليدهم وقيمهم،** في مناسبات الوفاة، والعزاء الذي يتم خارج المنزل وفي الشوارع المحيطة (بغَضِّ

النظر عن الاحترازات المطلوبة) والصلاة تتم أمام الجوامع أو في المقابر. إن الفئات الشعبية محدودة الدخل، تحرص على التكافل والتضامن بشكلٍ كبير، لحظات الحزن، ويتم ذلك – من جانب الجيران والأهل والأصدقاء – بطريقتين. أولهما التبرع بمبلغ مالي، وكُلٌّ حسب قدرته، ثانيهما توفير الطعام والشراب لأسرة المُتوفَّى ومن يستقبلونه للعزاء.

ثقافة الحزن إذن، كما نستدل عليها في واقع الممارسات والسلوك، قد اختلفت حاليًا، عما كانت عليه في عقود مضت، سواء من حيث الشكل (المظاهر الخارجية) أم من حيث المضمون (قيمة الحزن التي تراجعت)، وهذه التغيرات مثلها مثل ثقافة الأفراح، أو ثقافة المهنة، أو ثقافة العطاء والتطوع، أو ثقافة الحوار والتسامح.. وغيرها من الثقافات الفرعية المتعددة، قد تأثرت بشكل كبير بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عبر العقود السابقة، وأثرت جميعها على قيم المجتمع وثقافته. **لقد أصبح المال والطبقة والمكانة الاجتماعية، عوامل مهمة أعادت صياغة "ثقافة الحزن"** وأثرت سلبًا على ثقافة المحيطين، حيث أصبح للنفاق والتملق مساحة جديدة، وأصبح الموت والعزاء ليس كله تعبيرًا عن الحزن، لكن تعبيرًا عن الفخر والتباهي بالعائلة والأنساب.. **ولعل النقطة التالية، التي تهتم بتحليل صفحة الوفيات، في جريدة الأهرام اليومية، سوف تكشف لنا – خلال التحليل الاجتماعي والثقافي – تغير واقع المجتمع ككل، والذي صاحَب تغير القيم والثقافة المجتمعية.**

ثانيًا : التحليل الثقافي والاجتماعي لصفحة الوفيات:

على مدى ثلاثة شهور (ديسمبر ٢٠٢٠، ويناير وفبراير ٢٠٢١)، قامت الكاتبة بمتابعة دقيقة لصفحة / صفحات الوفاة في جريدة الأهرام، والجدير بالذكر هو اهتمامي السابق والدائم، بمتابعة تفاصيل الوفيات في الجريدة وهو ما وفر فرصة للكاتبة لرصد تغيرات كثيرة حدثت خلال السنوات، تتخطى كتابة النعى، وتمتد إلى مظاهر لم تكن قائمة من قبل، هذا وقد تمت الاستعانة بالمديرالمسئول عن صفحة

الوفيات في جريدة الأهرام (أ. طارق حلمي) من خلال مقابلات شخصية.. **وفيما يلي أهم ما تم الكشف عنه، من نتائج تمس الثقافة المجتمعية، وثقافة الحزن على وجه الخصوص:**

١- **لقد اتضح من المقابلات الشخصية، ارتفاع نفقة كتابة العزاء إلى حد كبير وبشكل غير مسبوق**، إن كتابه السطر- بأصغر بنط - في عمود العزاء تكلفته ٢٠٠ جنيه، وكلما كان البنط أكبر (١٦ أو ١٨) ترتفع التكلفة إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف.. إن كتابة ٢٥ سطرًا ترتفع إلى ٢٥,٠٠٠ ألف جنيه، وتكلفة إنزال صورة المتوفَّى قرابة ٤,٥٠٠ جنيه، **ويحرص المسيحيون أكثر من المسلمين على إرفاق صورة المتوفى**، وهو اتجاه عام رصدته الكاتبة.. يُضاف إلى ذلك أن هناك ضريبة يتم سدادها قرابة ٢٠٪، وأن تكلفة نشر العزاء على صفحة كاملة أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ألف جنيه، وهو أمر متكرر يحدث كثيرًا (وفقًا لحديث المسئول عن الصفحة)*.

٢- **وفي إجابة المسئول عن ظاهرة ازدياد نشر الوفيات والمشاطرات على الفيس بوك، وتأثيرها سلبًا على النشر بجريدة الأهرام، فقد نفى هذا الاحتمال تمامًا**، وكانت الإجابة أن "العكس هو الصحيح" والإقبال على النشر بالصحيفة قد تضاعف.

ووفقًا للحديث "الناس تعتقد أن قيمة نشر العزاء بالجريدة، يتفق مع المكانة الاجتماعية للأسرة وللمتوفى"، وإن النشر على الفيس بوك "قلة احترام"، بعبارة أخرى النشر في صفحة الوفيات يتوافق مع المكانة الاجتماعية للمتوفى وأسرته. (على حد قول أ. طارق حلمي).

٣- اللافت في حديث الإعلامي المسئول عن صفحة الوفيات، **هو أن الإعلان أصبح يتم من جانب البنوك وشركات القطاع الخاص عن طريق تقديم العزاء في الصحيفة**؛ وبالتالي يحدث تكرار لنفس الجهات في مناسبات وفاة متعددة، وهذا

* اسم المتوفي بنط كبير في الصحيفة، تكفته ١٠٠٠ جنيه، وهكذا.

النشر هو "دعاية لشركات وجهات وبتكلفةٍ أقل عن الإعلان في صفحة عادية"، ويضيف أن "هناك حرص من جانبهم على تمييز المشاطرة في مربع خاص، وكتابة اسم الشركة أو أصحابها بالبنط العريض "الأكثر تكلفة"".

٤- **هناك جهات - وبصفة شبه يومية - تنشر في صفحة الوفيات بجريدة الأهرام، نعيًا لأحد العاملين بها**، أو مشاطرة عزاء لأصدقاء في وفاة أحد أفراد أسرته. أهم هذه الجهات: النيابة الإدارية ومجلس الدولة، نوادي القضاة في شتى أنحاء البلاد، البنوك، مجالس إدارات الشركات الكبرى، وبعض مجالس أمناء النقابات المهنية (خاصة الأطباء، والصحفيين)، والنائب العام ومساعديه (وكلاء النيابة).

وفي سؤالٍ تم توجيهه في الحديث الشخصي مع الأستاذ طارق حلمي - المسئول عن صفحات الوفيات بجريدة الأهرام - فيما يتعلق بسداد نفقات العزاء من الجهات السابقة، أجاب أن قرابة ٥٠٪ من الحالات تتحمل هذه الجهاتُ المشاطراتِ المنشورة، أما الـ ٥٠٪ الأخرى فيتحملون النفقة بشكل شخصي. وهذا الأمر لافت للاهتمام حين يتكرر من جانب البعض (النيابة الإدارية مثلًا) بصفة يومية، سداد قيمة العزاء من أموال الدولة؛ ومن ثَم قد تبلغ التكلفة أو المقابل المدفوع لجريدة الأهرام شهريًا عشرات الآلاف، وهو يستدعي إعادة النظر في المخصصات المالية لهذه الجهات، وهدر أموال هذه الجهات وغيرها.

٥- **إن النمط العائلي هو السائد** في إدارة وقيادة شركات القطاع الخاص الكبرى في مصر، وقد يكون أكثر مما كان سائدًا في هذه الشركات من قبل.. الأب رئيس مجلس الإدارة والأبناء نوَّاب للرئيس، وأحيانًا الزوجة، ومن النادر جدًا، أن يدير رب الأسرة شركة خاصة كبرى، وحده دون أبنائه، كما تم رصد ظاهرة تصاعد وجود الإناث (من الأبناء) في مواقع الإدارة العليا (حالة أبناء وبنات فريد خميس – رحمه الله – هو نموذج لتولِّي البنات إدارة شركة – بحجم "النساجون الشرقيون").

٦- **الظاهرة الخطيرة التي نستدل عليها من قراءة وتحليل صفحات الوفيات، هي ظاهرة توريث المهنة**؛ خاصة مهنة القضاء، التي تعكس قيمًا وثقافةً لافتة النظر (وبشكل أكبر من توريث مهنة الأطباء خاصة أساتذة الجامعات). ففي الغالبية العظمى من وفيات القضاة، يكون أحد الأبناء – أو أكثر – هو قاضيًا أيضًا وهذا هو الاتجاه العام السائد. واللافت أيضًا، وبعد تولِّي النساء مناصب قضائية، وجود ابنته أيضًا في مهنة القضاء. **هنا ملاحظات تفصيلية أخرى ترتبط بتوريث المهنة كما يظهر لنا من صفحة الوفيات:**

- في فبراير ٢٠٢١ في صفحة الوفيات، نعي لقاضٍ جليل لديه ٦ أبناء، ٢ من الذكور في القضاء، و٢ من الإناث في النيابة الإدارية، وهو ذاته (المتوفَّى) والده وجده توارثا مهنة القضاء.. وهذا المثال، وغيره يدفع للتساؤل عن مدى الحراك الاجتماعي الذي يتحقق في مهنة القضاء، ووجود "واسطة" أو أكثر تيسر لأربعة من أبناء القاضي، الوجود في مهنة القضاء، ونتساءَل أيضًا عن المصداقية وعن القدرات الحقيقية للأبناء لتولي مهنة القضاء، وهل يتم توارث "چينات" وصفات وراثية تتعلق بالمهنة؟ وهذه الأمور وغيرها تحتاج إلى مراجعة وتدقيق بشكل موضوعي، وضرورة وجود قواعد قانونية تضمن المساواة وتكافؤ الفرص، حيث إن توريث المهنة على هذا النحو هو غير منصف.
- **في وفاة قاضٍ جليل آخر في الأول من مارس، يكتب بالبنط العريض أسفل الاسم، ٧ سطور للمواقع التي تولاها**، وأولها رئاسة نادي القضاة، ولجنة الانتخابات، ومحكمة الاستئناف وغير ذلك.. وهنا فإن السؤال هو ألا يكفي في النعي المنشور كتابة الاسم فقط – وهو شخصية عامة شهيرة – خاصة مع وجود عمودين لأنساب العائلة والأقرباء.. وهو ما يعكس قيمة التباهي والفخر بالعائلة، والفخر بالمواقع التي شغلها المتوفى، وتشغلها العائلة.

٧- **تمتد الملاحظات نفسها عن توريث المهنة إلى الأطباء، فالتحليل الثقافي**

والاجتماعي لصفحة الوفيات، يؤكد لنا صحة الملاحظات السابقة عن توريث المهنة.. ذلك أن الغالبية العظمى من كبار الأطباء، يتوارث أبناؤهم المهنة، وغالبًا نفس التخصص، وأيضًا الجامعة التي يعمل بها الأب (عين شمس أو القاهرة أو الإسكندرية ومؤخرًا جامعة بنها).. هنا أيضًا تثور التساؤلات عن تدخلات الآباء الأطباء في مسار مهنة الأطباء الأبناء، وهل التفوق يتم بالوراثة؟ ومدى مساندة الكبار لأبنائهم لضمان نجاحهم وتفوقهم، ثم تعيينهم في نفس الجامعة.

هذا النموذج لا يوجد في واحد فقط من أبناء الطبيب، ولكن الأكثر من ذلك يمتد إلى الآخرين، مثال ذلك سيدة طبيبة تُوفيت إلى رحمة الله (جامعة عين شمس)، زوجها طبيب في نفس الجامعة؛ وكذلك ثلاثة من الأبناء (وزوجاتهم)، وهو نموذج آخر يثير العديد من التساؤلات عن قيمة التوجه العائلي الكامل من الآباء إلى الأبناء للعمل في مهنة الطب وعلاقته بالحراك الاجتماعي، وهو ما يدعو إلى التشكيك في قيمة وثقافة تكافؤ الفرص، ومدى الموضوعية في صعود أبناء الأطباء، ومدى الاعتماد على الزمالة والصداقة بين الأطباء – أو بين القضاة في الحالة السابقة – لتقلُّد مثل هذه المهنة.. بإيجاز ثقافة المهنة قد اهتزت بشكل كبير، في مثل هذه المهن المتوارثة.

٨- **يلفت الاهتمام وفاة أحد شيوخ الطرق الصوفية، والإشارة في النعي (بالأهرام) إلى أن ابنه هو شيخ هذه الطريقة الصوفية**، إلا أن جريدة الفجر في الأسبوع التالي (ديسمبر ٢٠٢٠) تفجر في تحقيق لها بعنوان: "الصراع على مشيخة العشيرة المحمدية" تفسيرًا لهذا الموضوع. إن هذه الطريقة تضم شخصياتٍ مرموقة من وزراء سابقين وأطباء ومهندسين، ورجال أعمال مثل رئيس مجلس إدارة فاركو للأدوية (شيرين فؤاد عباس)، ووفقًا للقانون يتم توريث موقع شيخ الطريقة؛ ومن ثم حين تُوفي شيخ الطريقة عام ١٩٩٧ أصبح اللواء عصام ابنه الأكبر شيخ الطريقة، وذلك حتى وفاته عام ٢٠١٨.. ثم آل هذا الموقع لابنه الأكبر أيضًا، الذي كتب تنازلًا لأخيه الأصغر (باعتباره شيخ الطريقة) حتى

يبلغ سن الرشد، وهو ما أثار معارضة كبيرة بين أعضاء الطريقة.. وقد دفع ذلك الصراع بالمطالبة بتعديل قانون الطرق الصوفية وإيقاف التوريث لطريقةٍ دينية، تسير حرفيًا على الكتاب والسُّنة.

الملاحظة الرئيسة هنا هي الحرص على توريث المكانة (سواء في القضاة والأطباء والصحفيين والفنانين وغيرهم)، ولكن إقرار القانون المنظم للطرق الصوفية هو اللافت؛ وكذلك الحرص في كتابة نعي المتوفين على الإشارة لموقعه في إحدى الطرق الصوفية.. وهو ما يدعم ما ذكرناه من قبل عن ارتفاع قيمة الفخر والتباهي، وبأشكال مختلفة – سواء في الأفراح أم الأحزان – لدى الفئات الميسورة، ويدعم أيضًا ما ذكرناه عن البحث عن المكانة الاجتماعية الأعلى، وتكون سبيلًا للحراك الاجتماعي.

٩- **إن هناك مظاهر أخرى للتفاخر بالألقاب والأنساب، تم رصدها في تحليل صفحة الوفيات بجريدة الأهرام، أهمها:**

- يسبق اسم المتوفى، وأفراد عائلته ذكر "**الشريف – أو الشريفة**"، وهو لقب يتم الحصول عليه والتصريح به، من جانب جمعية أهلية تحقق في الأنساب (ومقابل تبرع مادي ضخم)، وباعتبار أن نسبهم يمتد إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – والصحابة، وهي أمور ليس لدينا معلومات موثقة عن كيفية إتمامها .
- **تفاخر الأسرة في صفحة الوفيات – حين يتم نشر النعي – يكون أيضًا بعدد الأعمدة التي تذكر تفاصيل العائلة**، ليس فقط الأبناء والزوجة والأشقاء، ولكن أيضًا الأحفاد (والمدارس الدولية أو الجامعات التي تضمهم) والأعمام والأخوال وأبنائهم وجميع التفاصيل (خاصةً إذا كان أحدهم وزيرًا سابقًا أو حاليًا) قد يكون عمودين أو أكثر، وقد تكون صفحة كاملة أو نصف صفحة، وتكلفتها تتراوح بين نصف مليون جنيه ومليون.
- **اللافت للانتباه، ما يُنشر في اليوم التالي، أو ما بعده، بعنوان: "استدراك"**

(في نعي فلان)، حين يتم نشر أسماء أقارب آخرين ومناصبهم التي أغفلها النعي الرئيس السابق.. قد يكون السبب في ذلك، نسيان الأسماء التي لم يتم ذكرها، أو الرغبة في تجنُّب عتاب أو غضب البعض حين يحدث ذلك، أو غيرها من الأسباب.. لكنه أمر يتم في إطار "الفخر والتباهي" بالعائلة الكبيرة للمتوفى، واتباعًا لتقليد كتابة أسماء كل العائلة.

- في المقابل، **ظاهرة إيجابية محمودة، تحدث من جانب القلة** وهي، إعلان وفاة لأحد الأشخاص، يسبقه العبد لله فلان، توفى إلى رحمة الله، ووفقًا لوصيته نكتفي بهذا النعي، ويتم ذكر "لا عزاء" وفقًا لوصية المغفور له.
- **امتداد النعي إلى كتابة الجد الأكبر فلان باشا**، أو الوزير السابق في العهد الملكي، تحدث كثيرًا، وهو امتداد للفخر بالعائلة، أو تكون كتابة اسم الجد الأكبر، لكونه من الضباط الأحرار.. يبدو هنا الحرص الشديد من جانب البعض في صفحة الوفيات بالأهرام، على ذكر الجذور العائلية التي يفخرون بها؛ لتذكير الجميع بأصالة العائلة والفخر بها .

١٠- **هناك ما يميز نشر وفيات المسيحيين**، أهمها نشر الصورة للذكور والإناث والأعمدة الطويلة التي يتحملها عزاء المتوفى؛ خاصة في حالة كبار رجال الأعمال وزوجاتهم، وقد تكون صفحة كاملة أو نصف صفحة كاملة لرجال الدين المسيحي أو الراهبات.

وهناك حرص أيضًا على الإعلان بالكتابة، في ذكرى الأربعين، أو في الموعد السنوي للمُتوفَّى، وفي غالبية الأحوال تصحبه صورة للمتوفى/ المُتوفَّاة، وكلمات إهداء من الأبناء والأحفاد.

١١- **نشر الوفيات لأبناء الوجه القبلي، يتسم ببعض الخصوصية**، أبرزها عدم كتابة اسم الزوجة، ويتم الاكتفاء بأنها ابنة فلان؛ كذلك كتابة أسماء الذكور ثم الإناث (حرم فلان) أي يتم تجنب ذكر أسماء الإناث، وهو ما يعكس تقليدًا عريقًا في غالبية أسر الوجه القبلي، الأمر الآخر هو ذكر اسم القبيلة (الهوَّارة مثلًا) إما

في بداية النعي أو في خاتمته، إلى جانب الحرص على ذكر كل أبناء العم والخال، وأولادهم، والفخر بالأبناء من الذكور سمة واضحة.

١٢- **من أهم الظواهر اللافتة في تحليل صفحة الوفيات، ما تعلق بتوارث المقاعد البرلمانية**، في بعض العائلات والفخر العائلي الواضح بالانتماء للبرلمان. أحد الأمثلة المهمة وفاة نائب بالبرلمان، ومذكور بالنعي والده وكان عضوًا بالبرلمان، وجده ثم الجد الأكبر (في العهد الملكي)، ونفهم من ذلك أن على مدى مائة عام تقريبًا، فإن أحد أفراد هذه العائلة هو عضو بالبرلمان.. وأعتقد أن هذا الإعلان عن وفاة الشخص (فبراير ٢٠٢١) كان قاصدًا متعمدًا إعلام الجميع بتاريخ العائلة في البرلمان، وفي جميع الحالات يتم ذكر الموقع البرلماني في نعي المتوفى. إن النتيجة السابقة، تتفق مع نتائج دراسات ميدانية تحليلية، للعائلات في المحافظات، التي تبدو كأنها تتوارث مقاعد برلمانية، على مدًى زمنيٍّ طويل، مهما تغير النظام السياسي أو النظام الانتخابي. وهذا الأمر يحتاج إلى مزيدٍ من البحث لتفهُّم الآليات التي تحقق هذه الاستدامة، والتقاليد والأعراف التي تقف وراء ذلك. (د. عمرو هاشم ربيع هو أكثر من اهتم بالبحث في الموضوع).

١٣- **هناك حالات خاصة تلفت الاهتمام يمكن أن نشير إليها، وهي بالفعل مثلت استثناء وخروجًا عن الاتجاهات العامة السائدة في صفحة الوفيات، وأكتفي بثلاثة أمثلة لها. أولها** أستاذ جامعي بكلية طب طنطا ينعي صديق عمره – كما كتب – في قرابة نصف عمود، ويتحدث عن كرمه وعطائه ومساعدته للجميع وله شخصيًا، وينعيه بكل الأسى والحب والمشاعر الطيبة (١٢ مارس ٢٠٢١). **ثانيها** زوجة تُوفي زوجها، تكتب قصة حبها وزواجها من هذا الرجل "المحترم"، وكيف ساندها في كل حياتها، ويحتل ما سبق – إضافة إلى صورته – عمودًا كاملًا بجريدة الأهرام. **ثالثها** ابن يكتب في نعي والدته قرابة نصف عمود، لا يتضمن أسماء وأفراد العائلة – كما هو معتاد – ولكن يكتب السيرة الذاتية لها، مهنيًا وإنسانيًا، وتفوقها وتميزها العلمي، في مصر وخارجها، ومدى فخره بها.

١٤- **ملاحظة أخرى مهمة تمس التحليل الاجتماعي والثقافي للأسرة المصرية في صفحة الوفيات، وهي تتعلق بالمهاجرين للخارج**، والحرص على ذكر أسمائهم ومواقعهم.. هذا الأمر يتكرر لدى المسلمين ولدى المسيحيين، ويبدو لنا أن الدول الغربية – خاصة لدى المسيحيين – يتعاظم عدد أفرادها، وهي تستقطب الغالبية.. ففي نعي سيدة قبطية نشرته الأهرام في ٢٣ ديسمبر عام ٢٠٢٠، هناك ذكر للأبناء والأحفاد وأبناء الأخ/ الأخت في ٧ دول غربية – وصل عددهم بالنعي المذكور إلى ١١ فردًا – وهم مهاجرون إلى أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية (والتي تتعاظم فيها هجرة المسيحيين).. صحيح أن هناك دولًا غربية أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا، بها مهاجرون (مسلمون ومسيحيون)، ولكن تبدو أولوية الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا لدى المسيحيين.

وعلى النمط نفسه، فإن المسلمين المهاجرين والمذكورة أسماؤهم في صفحة الوفيات – على مدى شهور التحليل الثلاثة – يتكرر ذكر هجرتهم للخارج وفي دول خليجية، والغالبية تتواجد في دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، ويشغلون مواقع مهنية مرموقة (على مستوى الهجرة لدول الخليج).

وهذه الظاهرة - أي الهجرة للخارج - والتي تعلقت بالطبقة المتوسطة، تفسر حالة الحراك الاجتماعي إلى أعلى، في فئات كثيرة من هذه الطبقة؛ وكذلك الطبقات العليا. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن كبار رجال الأعمال وأصحاب النفوذ، يُلحقون أبناءهم بجامعات خارج مصر، ويتم – في النعي – ذكر الأسماء والجامعات (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا).. يمثل ذلك ملامح الاتجاه الحالي، قبل ذلك كانت الجامعات الأجنبية داخل مصر، تستقبل أبناء الفئات العليا الميسورة، وكان هناك حرص على ذكرها أيضًا.

١٥- **الملاحظة الأكثر أهميةً في تحليلنا، قد تكون طبيعة ثقافة الحزن إزاء وفاة السياسيين وأصحاب النفوذ والسلطة في مصر**. ففي هذه الحالات يتصاعد

عدد صفحات الوفيات في جريدة الأهرام، ويحرص الجميع على المشاطرة وكتابة عزاء، سواء من الأفراد أم المؤسسات الحكومية، والبنوك والمؤسسات الخاصة. وفي اعتقاد كاتبة هذه السطور، أن المبالغة في العزاء – على هذا النحو – سواء في الجريدة (الأهرام) أم في دُور المناسبات، التي اعتادت استقبال الآلاف من المعزِّين، تعطي الانطباع، بأن "النفاق" وادعاء الحزن أصبح هو السائد، أو تعكس الفخر بوجود شبكة من العلاقات المهمة مع أصحاب السلطة والنفوذ.

هناك إذن شبكة من علاقات المصالح، تتحرك لمجاملة السيد الوزير طالما إنه في السلطة، حتى لو كانت والدة زوجته (حماته) هي التي تُوفِّيت أو أبناء العمومة مثلًا، المهم هو المشاركة في "سباق العزاء" وكتابة الاسم والموقع المهني بالصحيفة.. وبالطبع، فإن ذلك يذكِّرنا بما سبقت الإشارة إليه من تراجع قيمة الحزن لدى المصريين لتصبح "**مجاملة محسوبة**"، لأصحاب السلطة والنفوذ – أو أنها حالة من النفاق للمبالغة في العزاء، الذي يحتل ٥ أو ٦ صفحات (تكلفته من ٥ ملايين إلى ٦ ملايين).. واللافت أن القارئ للجريدة، يشعر إن كانت المشاطرة في الأحزان، تتسم بالصدق ورد الفعل الطبيعي إزاء صدمة الموت، أم أنها مجاملة لا بد منها لسعادة الوزير الذي توفيت والدة زوجته، أو أحد أقاربه .

إذا قارنَّا ما سبق وتعلق بوفاة كبار المسئولين وأصحاب النفوذ والسلطة، مع حالات وفاة لوزراء سابقين لعبوا أدورًا مهمة على الساحة السياسية (مثل صفوت الشريف الذي توفي في فبراير ٢٠٢١)، ندرك لأول وهلة الفارق بين وزير وسياسي سابق، وآخر حالي.. ففي مشاطرات الحزن للمرحوم صفوت الشريف اثنان فقط، إضافة إلى نعي قصير موجز له، بينما وفاة أحد أقارب وزير حالي، استقطبت العشرات من كتابات المشاطرات في الحزن، **وهو نموذج لتدخل السياسة في تحديد مستوى الحزن وفي المشاركة بتقديم العزاء في صفحة الوفيات.**

الخلاصة إذن، أن تغيراتٍ كثيرة – تعكس قيمًا واتجاهاتٍ عامة جديدة – قد لحقت بثقافة الحزن، وأخرى لحقت بثقافة الأفراح؛ ومن ثَم **فإن نماذج الممارسات**

التي يعكسها الواقع، تصبح لها أهمية في دراسة المنظومة القيمية، وفي دراسة الثقافات الفرعية في المجتمع المصري، وإدراك التغيرات الحديثة التي لحقت بها في السنوات الأخيرة.. وبالمثل نلمس التغيرات التي لحقت بثقافة الحوار وثقافة التسامح وثقافة التطوع.. وغيرها، مما يمس العلاقات الاجتماعية، والتي تؤثر على مستوى الثقة بين الأفراد والجماعات، وتقدير الآخرين، واحترام خصوصيتهم.

مناقشة ختامية

ماذا تقول لنا ثقافة الفرح والحزن في مصر؟

أ- **إن كل شيء يتغير، لا شيء ثابت على حاله**، حتى الأعراف والتقاليد والعادات تتغير، وبالطبع البشر يتغيرون، يتأثرون بالتفاعل فيما بينهم، ويتأثرون بالأحداث، ويتأثرون بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (وبالطبع الثقافية).

ب- **التغيرات في القيم والمعتقدات والآراء والاتجاهات والأعراف وفي العادات والتقاليد، وفي رؤية العالم (أي في كل أركان الثقافة) أصبحت متسارعة، ولا تحدث ببطء وبالتدريج**، كما كانت تذهب أدبيات الثقافة والتغير الاجتماعي.. يفسر ذلك من ناحية تسارع التغير والتطور التكنولوچي، وما لحق بالاتصال الاجتماعي؛ على وجه الخصوص، وأدى إلى تفاعل أكبر بين الأفراد والجماعات، وما كشف عنه من أفكار جديدة منفتحة، وأخرى تقليدية، وما كشف عنه أيضًا من رؤًى للحياة متعددة، ومسارات للحياة مختلفة.

ج- **عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، أثرت بشكل كبير في ثقافة المجتمع، وكانت متلاحقة ومتسارعة، غيرت من النسق القيمي وغيرت من السلوك، حتى فيما تعلق بثقافة الأفراح والأحزان**. لو ركَّزنا فقط على العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والذي كشف عن فوضى القيم والسلوك – أو الواقع الاجتماعي – في مصر، يمكن الإشارة بإيجازٍ إلى ما يلي:

- **ثورة يناير ٢٠١١** والإطاحة بحكم الرئيس الأسبق حسني مبارك بعد استمرار حكمه ٣٠ عامًا.
- محاكمة رموز النظام السابق وعائلاتهم.
- تسلُّق جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم لمدة عام.

- الاعتداءات على الهُويَّة المصريَّة الأصيلة، والفوضى العارمة التي لحقت بالبلاد، خلال حكم الإخوان.
- **ثورة يونيه ٢٠١٣**، وما صاحبها وتبعها من حكومة انتقالية.
- الحكم الجديد للرئيس الجديد المنتخب، الرئيس السيسي.
- قرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادي، وإعادة ترتيب الأوضاع.
- ارتفاعات الأسعار المتوالية في السوق المصري بعد تحرير سعر الصرف، سواء في الخدمات والكهرباء والمياه والوقود، أم ارتفاع أسعار السلع، والخدمات الصحية والتعليمية.
- البطالة والتضخم والفقر، وتدهور الخدمات الصحية.
- **تأثيرات سياسة التعليم العالي** (التوسع في تأسيس الجامعات في الأقاليم، والجامعات الأجنبية) وزيادة أعداد الخريجين، مع وجود أشكالية محدودية توافق سوق العمل مع طبيعة الخريجين، والاتجاه لتدنِّي مُخرَجات التعليم العالي.
- **زيادة نسبة التسرب في التعليم** ما قبل العالي (الإناث أكثر من الذكور) وظاهرة الأمية في الريف والحضر، وتراجع نوعية التعليم.
- **التفاوت الاجتماعي بين الفئات والطبقات**، وما خلَّفه من تطلع الفئات الدنيا إلى الأعلى منها، وحالة الحراك الاجتماعي إلى أسفل ضمن دائرة الفقر بسبب الضغوط الاقتصادية، أو إلى أعلى بسبب الحراك المهني أو بسبب الفساد.
- أضف إلى ذلك كارثة وباء كوفيد ١٩ التي لحقت بكل دول العالم، ومن بينها مصر، من فبراير ٢٠٢٠ حتى هذه اللحظة (مايو ٢٠٢١) والتي ارتبطت بتغيرات في السياسة الصحية والسياسة التعليمية، للتكيُّف مع هذا الوباء والحد منه. هذا بالإضافة إلى تأثيره السلبي على قطاع العمالة غير المنظمة، وعلى القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

- مراجعة السياسات العامة للدولة وجهود التعامل والتكيف مع هذه المتغيرات وغيرها.

ودون الدخول في مزيدٍ من التفاصيل، فإن الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، قد أدت إلى تغيرات عميقة في النسق القيمي ككل وطرحت سلوكيات ونماذج ممارسة، تختلف عما كان قائمًا من قبل.. الأكثر من ذلك طرحت أفعالًا اجتماعية تتناقض مع القيم المعلنة، وأخرى تخص كل فئة أو شريحة طبقية.

د- إن ما نعبر عنه بثقافة الفرح والحزن، وما تعرضنا له من قبل من سلبيات لحقت بالإطار القيمي من جانب، وأبرزت سلوكيات تهدد أمن المجتمع وسلامته من جانبٍ آخر، تتطلب منَّا طرح السؤال عن إمكانات التدخل القانوني لإعادة تنظيم بعض الممارسات. **وهنا نتعرض لأمثلة مهمة، أبرزها ما يلي**:

- **ظاهرة الغارمات والغارمين**، الناتجة عن التوقيع على إيصالات بقروض أو شراء سلع مُعمِّرة؛ لتجهيز البنات في الأسر الفقيرة وهم غير قادرين على السداد، ويعلمون ذلك مقدمًا.. هذه الظاهرة التي شملت مؤخرًا ما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ ألف حالة، وتم الإفراج عن آلاف منهم تدخلت الجمعيات الأهلية للسداد عنهم (٣٠,٠٠٠ اقترضوا ١٥ ألف جنيه فأقل)، أدرك **قطاع من المتبرعين أخيرًا عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، أنهم لا يستحقون سداد المال عنهم.** لقد أبرزت بعض الدراسات الميدانية شبهات عدم مصداقيتهم، ووجود إدراك مسبق لديهم أن هناك مَن سيسدد عنهم. ومن ثَم أثار الرأي العام هذه القضية وعدم استحقاقهم للدعم المجتمعي، فحدث تراجع في التدخل لصالحهم من جمعيات وأفراد. ونتيجة لاهتمام رئيس الجمهورية بهذه الظاهرة وتصاعدها، **تم في ٢٣ مارس ٢٠٢١، تشكيل لجنة وطنية للحَدِّ من ظاهرة الغارمين والغارمات**، والبحث في وسائل قانونية، وأخرى تتعلق بتوعية الرأي العام إزاء مخاطر الديون والتوقيع على إيصالات. ولقد اتضح مبالغة محدودي

الدخل والفقراء في تجهيز بناتهم (والناتج عن المحاكاة وغياب الرشادة في الإنفاق)، وهو ما يتطلب جهودًا ضخمة للتوعية. تتكون اللجنة الوطنية للحد من ظاهرة الغارمين من ممثلي الأزهر الشريف، وجمعيات أهلية مسيحية وإسلامية، ووزارة الداخلية، والإعلام ووزارة التضامن الاجتماعي وغيرها (على أثر مبادرة الرئيس السيسي في احتفالية المرأة المصرية في مارس ٢٠٢١، في مبادرة سجون بلا غارمين).

إذن، في مواجهة ظاهرة الغارمين وآثارها السلبية على استقرار الأسرة وحقوق الأبناء، فإن التدخل القانوني سوف يكون مفيدًا للحد من هذه الممارسات السلبية، ولكن إلى جانب ذلك سوف يتم تكثيف التوعية بالمخاطر الناتجة عن هذه الظاهرة والحد من المبالغة في تجهيز فتيات الأسر الفقيرة، وسوف يتم حشد ٢٠,٠٠٠ ألف من الرائدات الريفيات – يتم إعدادهن وتدريبهن – للتعامل مع الأسر.

- **ظاهرة هدر الأموال في الأفراح** – خاصة في الفئات الميسورة – يتدخل للحد منها (الضرائب)، وقد تكون هناك وسائل أخرى مساندة تستهدف التوعية وإثارة مفهوم المسئولية الاجتماعية للحد من إنفاق الآلاف – وأحيانًا الملايين – على تنظيم الأفراح .
- **التدخل القانوني وبشكل شامل**، مهم في ظروف كوفيد ١٩، حيث يتجمع المئات والآلاف من المشاركين في الأفراح الشعبية، دون التزام بأي إجراءات احترازية، وذلك في الشوارع والأزقة؛ لزفاف العروسين (التلاصق وعدم ارتداء الكمامات..).. التوعية هنا قد لا تفيد، ولكن الغرامات المالية – وبتدخل قانوني – قد تُسهم في الحد من إصابات كورونا واحترام القانون.

إن قضية "القانون والتغيير الاجتماعي"، قضية كانت مثارة ولا زالت حتى اللحظة الحالية، قد ينجح القانون في تنظيم الفوضى الناتجة عن بعض الممارسات، ولكنه قد لا ينجح في مواجهة قيم سلبية جديدة تغلغلت في المجتمع؛ إذ إن كل

مؤسسات التنشئة الاجتماعية – الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلام – إلى جانب القانون، تتحمل مسئولية الفوضى الاجتماعية الحادثة في كل الاتجاهات.

ب- وإذا أردنا أخيرًا تلخيص الاتجاهات العامة للقيم المحركة في ثقافة الفرح والحزن، والتي تبرز على السطح من خلال الممارسات عام ٢٠٢١، فهي على النحو التالي:

- المبالغة في الإنفاق وهدر موارد الأسرة، حتى وإن لجأت الأسر الفقيرة إلى الاقتراض وتحمُّل عواقبه.
- اختفاء (أو شبة اختفاء) احتفال الأسرة بأبنائها في إطارٍ من البساطة وفرحة الأهل والأصدقاء.
- الميل إلى "المَظْهريّة" والافتخار، ومحاكاة الآخرين من نفس الفئة أو الأعلى منها.
- تغير طبيعة الأفراح (وكذلك الأحزان) لتنتقل من المنازل إلى الفنادق، وإلى دُور المناسبات.
- الرغبة في "التميز"، حتى وإن اختفت الرشادة والعقلانية؛ سواء من جانب الميسورين أم الفئات الفقيرة محدودة الدخل.
- تأثير قيمة المال، ليصبح هو الموجه الأول لممارسات الأفراح والأحزان.
- هيمنة علاقات التملُّق والنفاق من جانبِ كثيرٍ من المشاركين في مناسبات الأفراح والأحزان.
- الفخر بالمكانة الاجتماعية والانتماء الطبقي في الطبقات الميسورة، ووضوح هذا التوجه في الأفراح والأحزان؛ خاصة لدى رجال الأعمال وأصحاب السلطة والنفوذ (ذكرنا من قبل ما سبق تفصيلًا في تحليل صفحة الوفيات بالأهرام).
- ميل الطبقات الشعبية إلى التقليد والمحاكاة؛ خاصة فيما تعلق بتجهيز العروس (واستعراض الجهاز أمام الجيران في زفة سيارات النقل)، من خلال القروض وتوقيع الإيصالات – دون قدرة على السداد – مما فجر قضية الغارمين والغارمات
- نحن إذن نتحدث عن "**الثقافة المجتمعية المظهرية**"، **منقطعة الصلة بالواقع**

الاقتصادي للمجتمع والضغوط الشديدة لارتفاع أسعار السلع والخدمات، هذه الثقافة الجديدة تشهد قيمها المحركة للسلوك، الكثير من التناقضات.. إننا نلمس ببساطة "التدين الزائف"، وعدم الاتساق بين الدخل المحدود من ناحية والمبالغة في الإنفاق من ناحيةٍ أخرى، والتناقض بين مفهوم "ستر البنات" الشائع على الألسنة، وتعرض الأم أو الأب للسجن لعدم الوفاء بالتزاماتهم المادية.

- **هذه التناقضات بين القيم والسلوك - من منظور ثقافة الأفراح والأحزان- نلمسها على مستوى الدولة وعلى مستوى الرأي العام أيضًا.**

١- **على مستوى الدولة**، فإن إدراك تصاعد عدد الغارمين والغارمات في السجون المصرية، وتأسيس اللجنة الوطنية للحد من ظاهرة الغارمين (مارس ٢٠٢١)، ورغم إدراك الدولة لمخاطر الظاهرة، فإن وزيرة التضامن الاجتماعي تعلن عن "تنسيقها مع وزارة الداخلية، لاعتبار الغارمين هم المحبوسين على ذمة قضايا تتعلق بديون فقط، وأنها ليست قضايا جنائية أو نصب" (جريدة الأهرام ٢٤ مارس ٢٠٢١).

إذن، **الاتجاه العام هو تخفيف وطأة ما ارتكبه الأب أو الأم من اقتراض مال - وبإيصال مُوقَّع - وهم يعلمون تمامًا مصيرهم**، هو إذن عملية نصب واعتداء على حقوق الآخرين، لا بد لها من عقاب، ولا بد من الاعتراف بها.

٢- إن النموذج التالي أيضًا، يؤكد ما سبق، ذلك أن "صندوق تحيا مصر"، قد أعلن على لسان مديره التنفيذي (تامر عبد الفتاح) في جريدة المصري اليوم، إن الصندوق يولي اهتمامًا بالغًا لمواجهة ظاهرة الغارمات.. تنفيذًا لمبادرة "سجون بلا غارمين" التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي حفاظًا على كيان الأسرة.. ومن ثَم وفقًا للمدير التنفيذي لصندوق تحيا مصر، فقد شارك في الإفراج عمَّا يقرب من ٦,٤٠٠ من الغارمين والغارمات (شارك الصندوق بأكثر من ٤٢ مليون جنيه) إن العدد المعلن من جهة واحدة ضخم؛ وكذلك العدد الإجمالي الذي تم تقديره كحد أدنى (٢٠٠,٠٠٠) وتصدي هذه الجهة - إلى جانب جمعيات

أهلية كبرى – وتبرعات مواطنين، يكشف عن "**إنكار طبيعية الجُرْم" الذي ارتكبه الغارمون والغارمات**، والذين استندوا في فعلهم (المُجرَّم والذي يوصف بالنصب) على أفراد وجهات تسدد نيابة عنهم، باعتبارهم فقراء. هناك مثال آخر من البنك الأهلي المصري، الذي أعلن رئيس مجلس إدارته (هشام عكاشة) أنه وجه على مدار خمس السنوات السابقة ١٢٣ مليون جنيه "لفك كرب الغارمين والغارمات"، على حد قوله (الأهرام ٢ مايو ٢٠٢١).

٣- **على الجانب الآخر فإن الاتجاه العام للرأي العام، والذي أبدى من قبل تعاطفًا كبيرًا مع الغارمات**، قد أدرك – مع ازدياد حجم الظاهرة – إن المساندة أمر غير عادل، ويشجع الفئات الفقيرة على تجهيز بناتهم وأبنائهم بشكلٍ مبالغ فيه، وإدراكهم أن خروجهم من السجن سوف يعتمد على الجهات المتبرعة.. وقد جرى نقاش واسع وواعٍ على صفحات الجرائد اليومية حول ظاهرة الغارمين والغارمات؛ وكذلك على صفحات الفيس بوك، وركز الغالبية على أن هذه "عمليات نصب"، ولا بد من وقفة موضوعية للدولة.. قد تكون هذه الوقفة في إعلان أن الكل سيتم مجازاته بالقانون، وبتوفير معارض خاصة (تابعة للدولة) للفقراء لتجهيز أولادهم، إلى جانب التوسع في مشروعات تمكين المرأة والقروض الصغيرة.. يمكن وصف الاتجاهات الجديدة للرأي العام، إزاء قضية الغارمات، بأنها جهود "لترشيد العطاء".

إن القضايا التي أثارتها مناقشة التغيرات في ثقافة الأفراح والأحزان، لا تخص أصحابها فقط، وإنما تمتد للمجتمع ككل بكل شرائحه وفئاته، وتستدعي طرحًا هادئًا مستنيرًا؛ وكذلك دراسات تحليلية ميدانية للوقوف على أسباب الممارسات السلبية بكل دقة، وسبل المواجهة على المستويات المتعددة.

أهم القراءات التي اعتمد عليها الكاتب :

١. د. أحمد زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، (القاهرة : ٢٠١٣).

٢. د. جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ دار الشروق الطبعة الخامسة، (القاهرة : ٢٠٠٨).

٣. منصور معدل، محرر، ترجمة عبد الحميد لطيف، مسح القيم العالمي، المركز القومي للترجمة، (القاهرة : ٢٠١٠).

٤. أنتوني غدنز، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت/ ٢٠٠٥).

٥. ديڤيد إل/ سيلز، الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، الجزء الأول علماء الأنتربولوچيا، المركز القومي للترجمة، (القاهرة : ٢٠١٠).

٦. دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة د. منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت : ٢٠٠٧).

7. Kate Nash, Political Sociology, Blackwell Publishers inc., (2000).

٨. د. سيد عويس، الخلود في التراث الثقافي المصري، دار المعارف (القاهرة: ١٩٦٦).

٩. د. سيد عويس، هتاف الصامتين، دار الطباعة الحديثة، (القاهرة: ١٩٧١) .

١٠. د. سيد عويس، من وحي المجتمع المصري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، (القاهرة، من دون تاريخ).

١١. د. أماني قنديل، الحراك الاجتماعي في مصر، (القاهرة: ٢٠١٩).

تأملات في ثقافة الأفراح والأحزان
في مصـــر

مناسبة إصدار هذا الكتيب بعنوان «ثقافة الأفراح والأحزان في مصر»، تأتي مع شعور عميق تنامى لدي، من أن كل شيئ تقريباً قد تغير في مصر، حتى قيمة الفرحة وقيمة الحزن.. أصبحت الفرحة تقاس بكم المال الذي تم إنفاقه والمنافسة مفتوحة بين أثرياء هذا البلد إلى درجة «الهدر والسفه».. المهم هو الفخر والشعور بالتميز.

على الجانب الآخر في عمق هذا المجتمع وفي الأوساط الفقيرة تخطى انفاق الأسرة المصرية كل قدراتها، فهي تستدين بالمال، وتتعرض الأمهات للسجن فيما يعرف بظاهرة «الغارمين والغارمات» ، لكي يتحقق نفس الشعور بالزهو والتفاخر، ودون حساب النتائج.

ماذا حدث للمصريين؟ حتى قيمة الحزن لفقد الأحباء، فقدت معناها لحظة تحول العزاء إلى مناسبة اجتماعية، وحالة من التفاخر بعدد من شارك في العزاء ، والفخر بمكانتهم الاجتماعية، ثم تصوير العزاء بالفيديو، وارتداء أفخم الثياب، والزهو بالمجوهرات التي ترتديها النساء، وتبادل الحديث بصوت عال، وبلا احترام لحالة الحزن أو المناسبة.. والأخطر هو تداخل مناسبة الوفاة مع السياسة، وهو أمر يسهل التعرف عليه في مشاطرات العزاء في صفحة الوفيات، وحيث تنافس الكل لتقديم واجب العزاء لمن يمتلك السلطة والنفوذ.

على أي حال فإن هذاالكتيب يرصد التغيرات التي لحقت في المنظومة القيمية للمصريين، وعبر عنها سلوكهم في حالة الأفراح والأحزان.

ويستمر السؤال عن ماذا حدث للمصريين؟